

أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية

المدرجة في سوق عمان المالي

**The Impact of External Auditor's Efficiency on Detecting
Discretionary Accruals in Industrial Companies Listed in
Amman Stock Exchange**

إعداد الطالب

مصطفى ابراهيم مصطفى عوض

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في تخصص المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2014

التفويض

أنا مصطفى إبراهيم مصطفى عوض أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: مصطفى إبراهيم مصطفى عوض

التوقيع: 

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب: مصطفى ابراهيم مصطفى عوض بتاريخ 12 / 13 / 2014 وعنوانها: أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وقد أجازت بتاريخ / 2015.

أعضاء اللجنة

التوقيع

1. الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي رئيساً
2. الدكتور زياد سعيدات عضواً
3. الأستاذ الدكتور عثمان فلاح المطارنة عضواً خارجياً

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين الذى وفقني إلى أن أكملت المشوار وأنجزت هذا العمل بتوفيق منه سبحانه وتعالى.

وأقدم بخالص شكري وامتناني وتقديري الى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أولاً: معلمي الفاضل حضرة الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي مشرفي على الرسالة، الذي لم يبخل علي بجهد وعلم ووقت فى سبيل إتمام هذا العمل وجزاه الله عنى خير الجزاء.

ثانياً : لجنة المناقشة الموقرة والمكونة من الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي، والدكتور زياد سعيدات والأستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة لما أبدوه من ملاحظات وتوجيهات هامة كان لها الأثر البالغ فى إنجاز هذه الرسالة.

كما يتوجه الباحث بجزيل الشكر والامتنان الأستاذ الدكتور: حسني عوض، لمساعدتي فى إتمام هذا البحث.

كما أتوجه بأحر الشكر والامتنان والتقدير إلى جميع أفراد عائلتي(أبي وأمي وإخوتي وزوجتي وصديق الدرب حسن) الذين وقفوا بجانبني طوال فترة إجراء الدراسة.

الإهداء

إلى كل من وقف إلى جانبي وشجعني لاستكمال مشواري في العلم

إلى من وقفوا إلى جانبي في أحلك الظروف ...عائلتي

إلى أعز من في الوجود ... أمي وأبي وإخوتي وزوجتي الفاضلة

لهم مني كل التقدير والاحترام

الباحث

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| ب | التفويض..... |
| ت | قرار لجنة المناقشة..... |
| ث | شكر وتقدير..... |
| ج | الإهداء..... |
| ح | فهرس المحتويات..... |
| ذ | قائمة الجداول..... |
| ز | قائمة الأشكال..... |
| س | قائمة الملاحق..... |
| ش | الملخص باللغة العربية..... |
| ط | Abstract..... |
| 2 | الفصل الأول الإطار العام للدراسة..... |
| 2 | 1-1. المقدمة :..... |
| 3 | 2-1. مشكلة الدراسة وعناصرها :..... |
| 5 | 3-1. أهمية الدراسة :..... |
| 5 | 1- الأهمية النظرية:..... |
| 5 | 2- الأهمية العملية:..... |
| 5 | 4-1. فرضيات الدراسة :..... |
| 6 | الفرضية الرئيسة الأولى Ho1:..... |
| 6 | الفرضية الرئيسة الثانية Ho2:..... |
| 7 | 5-1 أنموذج الدراسة :..... |
| 8 | 5-1. التعريفات الإجرائية :..... |
| 8 | (1). كفاءة المدقق الخارجي:..... |
| 9 | (2). الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary accruals) :..... |
| 9 | (3) سياسات الخصم:..... |
| 11 | (3). سياسات الحيطة والحذر:..... |
| 11 | (4). الاحتياطات السرية:..... |
| 11 | (6) سياسة توزيع الأرباح:..... |
| 11 | 7-1 محددات الدراسة:..... |
| 11 | - الحدود الزمنية:..... |
| 12 | - الحدود المكانية:..... |

خ

| | |
|----|---|
| 12 | - الحدود البشرية: |
| 15 | الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 15 | 1-2 الإطار النظري |
| 15 | 1-1-2 مفهوم التدقيق: |
| 16 | 2-1-2 أنواع التدقيق: |
| 17 | 3-1-2 أهداف تدقيق الحسابات: |
| 19 | 4-1-2: معايير التدقيق الدولية : |
| 20 | 5-1-2 مسؤولية المدقق: |
| 21 | 6-1-2 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش: |
| 23 | 7-1-2 مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية: |
| 24 | 8-1-2 مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبية : |
| 27 | 9-1-2 كفاءة المدقق الخارجي: |
| 29 | 10-1-2 صفات المدقق |
| 31 | 11-1-2 مؤهلات مدقق الحسابات الخارجي: |
| 32 | 12-1-2 الاستحقاقات الاختيارية: |
| 34 | 13-1-2 نماذج قياس وتقدير الاستحقاقات الاختيارية: |
| 42 | 2-2 الدراسات السابقة |
| 42 | 1-2-2 الدراسات باللغة العربية |
| 47 | 2-2-2 الدراسات باللغة الإنجليزية |
| 52 | 3-2-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: |
| 55 | الفصل الثالث الطريقة والإجراءات |
| 55 | 1-3 منهجية الدراسة: |
| 55 | 2-3 مجتمع الدراسة: |
| 56 | 3-3 عينة الدراسة : |
| 57 | 4-3 أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بالدراسة: |
| 61 | 5-3 صدق وثبات أداة الدراسة : |
| 62 | 6-3 إجراءات الدراسة: |
| 62 | 7-3 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة : |
| 65 | الفصل الرابع نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات |
| 65 | 1-4 نتائج الدراسة: |

| | |
|-----|--|
| 69 | 2-4 نتائج التحليل الإحصائي والمالي واختبار الفرضيات: |
| 101 | الفصل الخامس النتائج والتوصيات |
| 101 | 1-5 نتائج الدراسة: |
| 104 | 2-5 التوصيات: |
| 105 | المراجع باللغة العربية: |
| 108 | 2-3-5 ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية: |
| 111 | الملاحق |

قائمة الجداول

| الصفحة | الموضوع | التبويب |
|--------|--|---------|
| 49 | توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة | 1-3 |
| 53 | يبين معاملات ثبات المقياس | 2-3 |
| 57 | ملخص متوسط الاستحقاقات الاختيارية ونسبة الاستحقاقات الاختيارية إلى متوسط الاستحقاقات الاختيارية لجميع الشركات الداخلة في الدراسة | 3-4 |
| 60 | اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء | 4-4 |
| 61 | نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variances) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة | 5-4 |
| 62 | نتائج اختبار (Binary Logit) لفحص أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي | 6-4 |
| 63 | نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي) في كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية | 7-4 |
| 65 | نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي) في كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية | 8-4 |
| 67 | اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S) | 9-4 |
| 68 | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعاً لمجال سرعة الاستجابة مرتبة تنازلياً حسب درجة الكفاءة | 10-4 |
| 69 | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعاً لمجال دقة عمله مرتبة تنازلياً حسب درجة الكفاءة. | 11-4 |
| 71 | المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعاً لمجال حياديته وموضوعيته مرتبة تنازلياً حسب درجة الكفاءة . | 12-4 |
| 73 | ترتيب المحاور والدرجة الكلية حسب أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. | 13-4 |
| 75 | المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تعزى تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. | 14-4 |
| 75 | نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي | 15-4 |
| 76 | نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق على محور دقة العمل لدى المدقق الخارجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي | 16-4 |
| 77 | المتوسطات الحسابية لدرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي تعزى تبعاً لمتغير نوع الوظيفة. | 17-4 |

| | | |
|--------|--|---------|
| 78 | نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الوظيفة | 18-4 |
| 79 | المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة . | 19-4 |
| 79 | نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة | 20-4 |
| الصفحة | الموضوع | التبويب |
| 80 | نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق على محاور دقة العمل وسرعة الاستجابة لدى المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة | 21-4 |
| 83 | المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة . | 22-4 |
| 83 | نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة | 23-4 |
| 84 | نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة الكفاءة لدى المدقق الخارجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة | 24-4 |
| 94 | قائمة بأسماء الشركات التي شملتها الدراسة | 25-5 |

قائمة الأشكال

| | الأشكال | |
|----|---|-----|
| 6 | أنموذج الدراسة | 1-1 |
| 73 | يوضح ترتيب الأبعاد والدرجة الكلية حسب مستوى أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. | 2-4 |

قائمة الملاحق

| | قائمة الملاحق | |
|----|---|-----|
| 94 | قائمة بأسماء الشركات التي شملتها الدراسة | 1-5 |
| 96 | البيانات المتعلقة بعناصر الاستحقاقات الاختيارية | 2-5 |

المخلص باللغة العربية

أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

إعداد الطالب

مصطفى ابراهيم مصطفى عوض

إشراف

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وتحديد أثر كل من العوامل المعدلة (العمر، الجنس، الخبرة، المؤهل) على درجة كفاءة المدقق الخارجي، وفي ضوء طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاطلاع على معظم الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الدراسة الحالية، ومن ثم تطوير أدوات الدراسة الحالية تمثلت في استبانة تقيس كفاءة المدقق الخارجي تكونت من (43) فقرة وزعت على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: سرعة الاستجابة، دقة العمل، الحيادية والموضوعية) وقد تم التأكد من صدقها وثباتها، كما استخدم الباحث نموذج جونز المعدل لكشف الاستحقاقات الاختيارية وإجراء التحليل المالي لعينة الدراسة البالغة (50) شركة صناعية لفترة خمسة سنوات (2009-2013)، كما استخدم برنامج تحليل البيانات الإحصائية (SPSS) لفحص فرضيات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- 1- بلغت قيمة متوسط الاستحقاقات الاختيارية لجميع الشركات الصناعية عينة الدراسة ولجميع السنوات واحداً صحيحاً بانحراف معياري (0.703490)، وتبين أن (24) شركة قد زاد متوسطها عن المتوسط الكلي لجميع الشركات وأنها مارست التلاعب من خلال الاستحقاقات الاختيارية لإدارة أرباحها.
- 2- وجود أثر لمستوى عند مستوى دلالة (0.05) كفاءة المدقق الخارجي على الاستحقاقات الاختيارية.
- 3- وجود أثر عند مستوى دلالة (0.05) لدرجة كفاءة المدقق الخارجي وقدرته على كشف سياسات الخصم وسياسات الحيطة والحذر وسياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.
- 4- وجود فروق جوهرية في درجة كفاءة المدقق الخارجي تعزى تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، وقد كانت هذه الفروق في محور دقة العمل بين بكالوريوس وماجستير لصالح ماجستير.
- 5- وجود فروق جوهرية في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة بين (5) سنوات فأقل و(6-10) سنوات لصالح 11 سنة فأكثر.
- 6- وجود فروق جوهرية في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة.
- 7- عدم وجود فروق جوهرية في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الوظيفة.

ض

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المتعلقة أهمها : (1) إجراء مزيد من الدراسات حول كفاءة المدقق الخارجي وأثرها على دور الرقابة الداخلية في كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية والحد منها.

(2) ضرورة القيام بحملات توعية للمستثمرين ومستخدمي التقارير بآثار وانعكاسات ممارسة الاستحقاقات الاختيارية على قراراتهم الاستثمارية (3) والاهتمام بالعمل على تأهيل وتدريب المدققين الخارجيين على استخدام النماذج الحديثة في كشف الاستحقاقات الاختيارية كنموذج جونز المعدل لما لها من أثر ايجابي في رفع جودة خدمات التدقيق الخارجي في الشركات.

Abstract
The Impact of External Auditor's Efficiency on Detecting
Discretionary Accruals in Industrial Companies Listed in
Amman Stock Exchange

Prepared by

Mustfa awad

Supervised By

Prof.Dr. Nabeel Al-halabi

This study aimed to recognize the efficiency of the external auditor in detecting Discretionary Accruals for industrial companies listed at Amman Financial Market and to determine each of the modified factors (Age, Sex, Experience and Qualification) on the degree of efficiency of the external auditor. During the study and the needed data , the researcher used the descriptive analytical method .

To achieve the objectives of the study , the researcher examined the most previous studies which are related to the current study, and then developed the tools of the current study in a questionnaire form that measure the efficiency of the external auditor as (43) paragraph distributed on three main areas : (the speed of response , work accuracy , impartiality and objectivity)

Then it has been confirmed its validity and reliability. And the researcher also used Jones modified model to detect the Discretionary Accruals and perform a financial analysis of a sample of (50) industrial companies for five years in order to check the hypotheses of the study. And he also used statistical data analysis software (SPSS) (2009-2013)

The study concluded the following:

1. The average of the Discretionary Accruals for all industrial companies for all years is (one) with standard deviation (0.703490) , and there are (24) companies has increased its average for the overall average of all companies and they practiced manipulation through Discretionary Accruals to earning management.
2. There is an effect of the level of significance (0.05) of the efficiency of the external auditor on the Discretionary Accruals .
3. There is an impact at the level of (0.05) for the degree of efficiency of the external auditor and its ability to detect the opponent 's policies and the policies of caution and dividend policy of financial statements of industrial companies listed at Amman Financial Market .
4. There are substantial differences in the degree of efficiency of the external auditor for qualification variable , and these differences have been in the focus of work between Bachelor and Master of accuracy in favor of the Master .
5. There are substantial differences in the degree of efficiency of the external auditor, depending on the variable years of experience between (5) years or less and (6-10) years for 11 years or more.
6. There are substantial differences in the degree of efficiency of the external auditor, depending on the variable type certificate.
7. There are no substantial differences in the degree of efficiency of the external auditor variable depending on the type of career .

The study concluded a set of recommendations :

1. Making extra studies on the efficiency of the external auditor and its impact on the role of internal control in the detection of Discretionary Accruals and reduce from it.

ع

2. The Necessity of carrying out awareness campaigns for investors and users as well as reporters of the impact and reflection of the Discretionary Accruals on their investment decisions.

3. Working on the rehabilitation and training of the external auditors on using the new models in detecting the Discretionary Accruals as a Jones modified model because of its positive impact in raising the quality of the external audit in companies.



الإطار العام للدراسة

| | | |
|----|-----------------------------|-----|
| 1 | المقدمة..... | 1-1 |
| 2 | مشكلة الدراسة وعناصرها..... | 2-1 |
| 3 | أهمية الدراسة..... | 3-1 |
| 4 | فرضيات الدراسة..... | 4-1 |
| 6 | أنموذج الدراسة..... | 5-1 |
| 7 | التعريفات الإجرائية..... | 6-1 |
| 10 | محددات الدراسة..... | 7-1 |

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة :

تواجه مهنة تدقيق الحسابات في السنوات الأخيرة تغيرات كمية ونوعية في التطوير والتنظيم، ويرى الباحث أن الشركات والدول عليها مواكبة هذه التغيرات وتحديث أنظمة التدقيق فيها وقوائمها المالية لبيان ما يستطيع المدقق إنجازَه بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق الدولية وتحديثاتها المستمرة، وانعكاس ذلك على جودة ومعايير الأداء.

لقد اهتمت عملية التدقيق في السنوات الأخيرة وركزت على دقة وصحة البيانات والقوائم المالية وإعداد الحسابات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء والتقليل من ارتكابها ومن ثم الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال وعدالة المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية. وتحتاج اليوم العديد من المنشآت والشركات إلى تحديث أساليب التدقيق لديها لتتناسب مع معايير التدقيق الدولية بهدف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المنشآت قيد التدقيق. (الذنيبات، 2006).

ويعد من أهم التحديات التي تواجه مدقق الحسابات الخارجي أثناء ممارسته المهنية مشكلة الاستحقاقات الاختيارية كجزء من الاستحقاقات الكلية التي تشكل الفرق بين الأرباح الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية. ومن المعلوم أن معايير التدقيق الدولية تقوم بدعم كفاءة المدقق الخارجي حيال الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي،

وأصبح من المتعارف عليه أن أدبيات المحاسبة تعتمد بصورة أساسية على دراسة عنصر الاستحقاقات الاختيارية للكشف عن إدارة الأرباح في الشركات، كونها تعكس التقديرات والاختيارات المحاسبية المقصودة من قبل الإدارة وقياسها باستخدام نموذج جونز (1991).

وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات أن ممارسة الاستحقاقات الاختيارية لا تتضمن تزييفاً للحقائق، بل هي طريقة أخرى للتعامل مع الاختلافات الظاهرة في الأرباح على المدى القصي، وذلك بتحقيق الأرباح في السنة الحالية وتأجيل دفع المصروفات.

وتتمحور كفاءة المدقق الخارجي حول قيامه بعملية التدقيق مستخدماً مهارته وسرعة استجابته وحياديته ودقة ملاحظاته وفقاً لأدلة إثبات ملائمة للشركات الصناعية المدرجة في السوق المالي بأفضل وأقصر الطرق الممكنة.

استناداً لما سبق تأتي هذه الدراسة لبيان أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها :

يتفق الكثير من الباحثين على أن أي تراجع في مستوى كفاءة المدقق الخارجي يؤثر على عدالة القوائم المالية المنشورة والتي تستخدم أساساً لاتخاذ قرارات المستثمرين والمستفيدين منها، ورغم المعايير الدولية للمحاسبة وتطبيقها في الأردن لا زالت العديد من الشركات الصناعية تتلاعب بمعلومات القوائم المالية مستفيدة من الثغرات الموجودة في معايير المحاسبة الدولية وبما يتلاءم وظروف تلك الشركات الداخلية والخارجية مما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية لتلك الشركات وانخفاض مستوى ثقة مستخدمي القوائم لتلك الشركات وعدم ملائمتها لاحتياجاتهم مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأردني.

لذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف إلى أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي. ولتحقيق هذا الغرض ستعمل الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول: هل يوجد أثر لكفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية

للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي ؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يوجد أثر لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية المدرجة في سوق عمّان المالي؟

2- هل يوجد أثر لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة الحيطة والحذر في القوائم المالية المدرجة في سوق عمّان المالي؟

3- هل يوجد أثر لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية المدرجة في سوق عمّان المالي؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل توجد فروق بشأن أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف ممارسات

الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي تعزى الى العوامل المعدّلة (العمر، الجنس، الخبرة، المؤهل)؟

3-1 أهمية الدراسة :

1- الأهمية النظرية:

يرى الباحث أهمية دراسته من كونها مستمدة من أهمية أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية ، حيث تساهم هذه الدراسة في الكشف عن الاستحقاقات الاختيارية كمتغير تابع باستخدام نموذج (جونز) وتطويره نظرياً لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

2- الأهمية العملية:

تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من أهمية الشركات الصناعية ودورها بشكل عام في بناء الاقتصاد الأردني، وأهمية كفاءة المدقق الخارجي على كشفه ممارسات الاستحقاقات الاختيارية ومدى تأثيرها في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة بشكل خاص. ولهذا جاءت الدراسة العملية في تصميم استبانة لقياس المتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي) واستخدام نموذج(جونز) والتقارير المالية لقياس المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية)، على عينة الدراسة في سوق عمّان المالي للفترة من (2009-2013).

4-1 فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها الدراسة تم صياغة الفرضيات التي سوف يتم اختبارها بشكلها

العدمي (H_0) على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى Ho1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لكفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الثلاث التالية :-

الفرضية الفرعية الأولى Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$)

لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$)

لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي .

الفرضية الفرعية الثالثة Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$)

لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي .

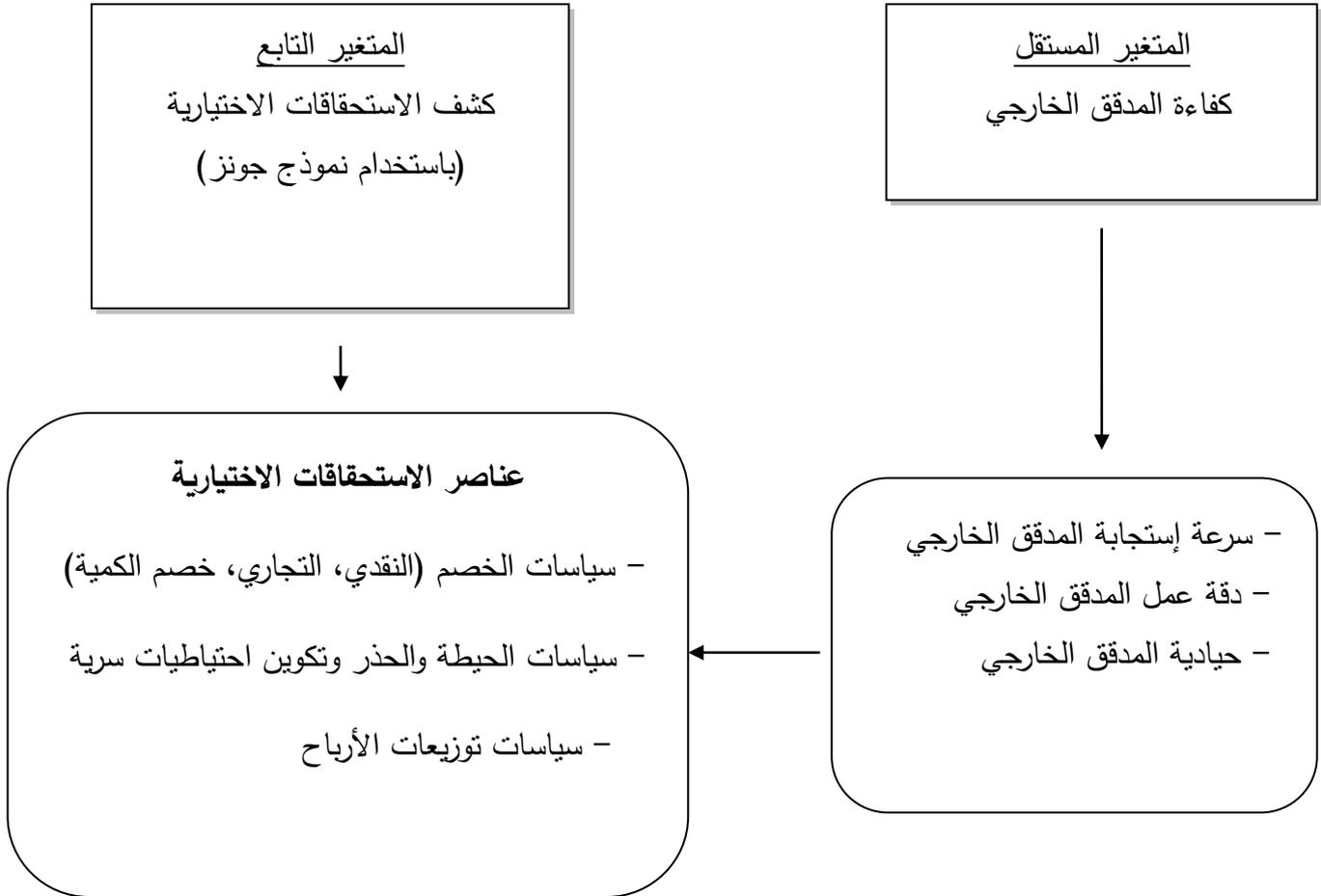
الفرضية الرئيسية الثانية Ho2:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لأثر كفاءة المدقق الخارجي على

كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي تعزى الى العوامل المعدلة (العمر، الجنس، الخبرة، المؤهل).

5-1 أنموذج الدراسة :

تم إعداد أنموذج خاص بالدراسة الحالية بحيث يوضح أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في عينة الدراسة كما في الشكل رقم (1):



الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى دراسة كل من: السرطاوي وآخرون، (2013) - (طواهر، 2006)

(Saleh and Ismail, 2010) - (Abbadi & AL-zyoud, 2012)

5-1 التعريفات الإجرائية :

(1) كفاءة المدقق الخارجي:

قدرة مدقق الحسابات على القيام بفحص إنتقادي ومنظم للبيانات المالية قيد التدقيق بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، وقيام المدقق بعملية التدقيق مستخدماً مهارته وسرعة استجابته وحياديته ودقة ملاحظاته وفقاً لأدلة إثبات ملائمة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي بأفضل وأقصر الطرق الممكنة. وسيتم قياسها من خلال العناصر التالية:

أ- سرعة استجابة المدقق الخارجي :

تعكس مهارة المدقق وخبرته العملية وقراراته المناسبة في منع ممارسات وتلاعبات وتجاوزات ادارات الشركات الصناعية من خلال تقريره السنوي عن الشركة تحت التدقيق وتتبع مراحل عمل الشركات من خلال خطة التدقيق وإجراءات ونظام المراقبة.

ب- دقة عمل المدقق الخارجي :

قدرة المدقق الخارجي على تقدير المخاطر التي تواجه استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، وتتبع مراحل عمل الشركات من خلال خطة التدقيق وإجراءات ونطاق التدقيق. (مشتهى، 2013).

ج- حيادية المدقق الخارجي :

تمكين المدقق الخارجي من القيام بإجراءات التدقيق المتمثلة بخطوات ونطاق عملية التدقيق دون ضغط داخلي أو خارجي وعكس ذلك في تقرير التدقيق للشركات الصناعية قيد التدقيق.

(2) الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary accruals) :

وهي تشكل المستوى غير المتوقع (غير العادي) من الاستحقاقات والذي يرجع إلى تدخل أو تحكم الإدارة، مثل التحكم في حجم وتوقيت بعض الأحداث المؤثرة في الأرباح مثل عمليات بيع أو إحلال الأصول المتقدمة. وبالتالي فهي تشكل مؤشراً أو مقياساً للتعرف على ظاهرة إدارة الدخل. وتعتبر الاستحقاقات الاختيارية أكثر ملاءمة ودلالة على وجود إدارة الأرباح، وذلك لأنها تعكس التقديرات والاختيارات المحاسبية المقصودة من قبل الإدارة (Dechow et al، 1995)، ويستخدم نموذج جونز (Jones 1991) في حساب الاستحقاقات الاختيارية (DAC) وفقاً لما يلي:

$$\frac{DAC_{ijt}}{TA_{ijt-1}} = \frac{TAC_{ijt}}{TA_{ijt-1}} - \left\{ \widehat{a}_1 \left[\frac{1}{TA_{ijt-1}} \right] + \widehat{a}_2 \left[\frac{\Delta REV_{ijt}}{TA_{ijt-1}} \right] + \widehat{a}_3 \left[\frac{PPE_{ijt}}{TA_{ijt-1}} \right] \right\}$$

حيث أن :

-TACit: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

-Ait-1 إجمالي أصول للشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

-AREVit: التغير في صافي رصيد العملاء للشركة (i) بين الفترة (t) و (t-1).

-PPEit: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

(3) سياسات الخصم:

هي عبارة عن حسومات تمنح للمشتري لتعجيل مدة الدفع النقدي أو للتحفيز لشراء كميات كبيرة

اقتصادية محددة مسبقاً. وسيتم قياسها من خلال العناصر التالية :

أ- الخصم النقدي:

تقوم الكثير من الشركات بتشجيع عملائها على الدفع المبكر لقيمة المبيعات الآجلة وذلك بإجراء تخفيض في قيمة المبلغ المستحق على المشتري إذا تم الدفع قبل تاريخ السداد والاستفادة من الخصم النقدي (خصم لتعجيل الدفع) الذي تمنحه الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي وذلك خوفاً من تعطيل الموارد المالية لتلك الشركات.

ب- الخصم التجاري:

عادة ما تمنح إدارة الشركات الصناعية خصومات تجارية لترويج بضائعها تتمثل في تخفيضات عن الأسعار المدرجة بقوائم الأسعار، وقد تصل نسبة هذا الخصم إلى 10% أو أكثر وفقاً لرأي الإدارة في الشركات الصناعية في تنفيذ عمليات الخصم الممنوحة لعملائها، وعادة ما يكون الخصم التجاري خارج الدفاتر المحاسبية .

ج- خصم الكمية:

من أجل زيادة المبيعات تقوم الشركات الصناعية بتشجيع عملائها على زيادة مشترياتهم منها، وذلك بإعطائهم خصماً معيناً يكون على شكل نسبة مئوية كلما وصلت الكمية المشتراة من صنف أو أصناف معينة ضمن سقف الكمية المطلوبة، للاستفادة من خصومات الكمية التي تمنح من قبل الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

(3) سياسات الحيطة والحذر:

يعتبر مفهوم الحيطة والحذر من أهم المفاهيم المحاسبية ويقضي هذا المفهوم فيما إذا كان هنالك ربح متوقع يترك لحين تحقيقه، أما إذا كانت هنالك خسارة متوقعة فيجب توفير مخصص لها وتسجيلها محاسبياً وخصوصاً فيما يتعلق بالأصول المتداولة كالمدينين وأوراق القبض التي تظهر في ميزانيات الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

(4) الاحتياطات السرية:

وهي أحد عناصر سياسات الحيطة والحذر حيث يتم المبالغة في تقديرات الإدارة حول المخصصات مثل: البنود التي تعتبر عبء على الربح، والاحتياطات مثل: البنود التي تعتبر توزيعاً للربح من خلال أساليب وطرق محاسبية تؤثر على القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

(6) سياسة توزيع الأرباح:

وتمثل قرار مجلس إدارة الشركات الصناعية في تحديد الجزء من الأرباح الذي يوزع على المساهمين والجزء الذي يستبقى دون أن يتم توزيعه بتوصية من إدارة تلك الشركات.

7-1 محددات الدراسة:

- الحدود الزمنية:

غطت الفترة الزمنية لهذه الدراسة خمس سنوات مالية سابقة تساعد في تحليل عينة الدراسة (2009-2013).

- الحدود المكانية:

تمت الدراسة على مجتمع من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي والبالغ عددها 50 شركة صناعية والعاملة في الأردن .

- الحدود العلمية :

اقتصار الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة لبيان أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

- الحدود البشرية:

تتكون عينة الدراسة من (75) شركة صناعية منها (50) شركة صناعية ممن تكاملت بياناتها وفق أهداف الدراسة، وبلغت وحدات المعاينة المؤلفة من: (50) مديراً مالياً، (50) مدققاً داخلياً، (50) مدققاً خارجياً في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

وقد واجه الباحث بعض العقبات المتعلقة بوحدة المعاينة المؤلفة من المدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين، حيث العديد من فقرات الاستبيان التي تخص المتغير المستقل لهذه الدراسة ذات صلة مباشرة بعمل المدققين الخارجيين البالغ عددهم (50) مدقق خارجي، مما حدا بالباحث توزيع الاستبانة على المدققين الخارجيين دون غيرهم من وحدات المعاينة، كما أن الباحث من خلال اطلاعه على عينة من الشركات الصناعية قبل إعداد الاستبانة واطلاعه على عناصر أخرى لكفاءة المدقق الخارجي تم اختيار عناصر المتغير المستقل التي تمثل كفاءة المدقق الخارجي كونها الأكثر ملاءمة في بيئة الشركات الصناعية.

كما أن الباحث اعتمد على عناصر المتغير التابع مفترضا أن معظم الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الاستحقاقات الاختيارية كانت ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة الأرباح ،مع أن سياسة توزيع الأرباح على سبيل المثال يتأثر بها مجموعة حقوق الملكية في الميزانية الختامية للشركات الصناعية واختيار الشركة سياسة توزيع الأرباح خلال العام أو في نهاية العام أو كليهما.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

| | | |
|----|---|--------|
| 12 | الإطار النظري | 1-2 |
| 12 | مفهوم التدقيق | 1-1-2 |
| 13 | أنواع المدققين | 2-1-2 |
| 14 | أهداف تدقيق الحسابات | 3-1-2 |
| 15 | معايير التدقيق الدولية | 4-1-2 |
| 17 | مسؤولية المدقق | 5-1-2 |
| 18 | مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش | 6-1-2 |
| 19 | مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية | 7-1-2 |
| 20 | مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبية | 8-1-2 |
| 24 | كفاءة المدقق الخارجي | 9-1-2 |
| 25 | صفات المدقق | 10-1-2 |
| 28 | مؤهلات مدقق الحسابات الخارجي | 11-1-2 |
| 29 | الاستحقاقات الاختيارية | 12-1-2 |
| 38 | الدراسات السابقة | 2-2 |
| 46 | ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة | 3-2-2 |

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الإطار النظري

1-1-2 مفهوم التدقيق:

يقوم التدقيق على فرضية أساسية وهي أن البيانات المالية غير المدققة تفتقر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها تشكل أساساً يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات. والتساؤل المثير للجدل الذي يطرحه الباحث هنا، هو ما درجة الثقة التي يمكن أن تحققها هذه البيانات وكيف يمكن زيادتها؟. لذلك من أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه البيانات من قبل المستخدمين الداخليين تلجأ العديد من المشآت للاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في المنشأة. حيث تشكل وظيفة التدقيق الداخلي أحد الأنشطة الأساسية التي يعتمد عليها هذا النظام في تحقيق أهدافه المختلفة والتي من ضمنها الحصول على معلومات ذات مصداقية. أما المستخدمون الخارجيون للبيانات المالية وغير المالية فهم بحاجة إلى جهة ذات كفاءة واستقلالية تامة من أجل زيادة ثقتهم بالبيانات التي سيعتمدون عليها.

ووفقاً للمعايير المحاسبية فإن هذه الجهة يجب أن تكون ذات تأهيل علمي وعملي يمكنها من القيام بالمهمة الموكولة إليها خير قيام. ويجب أن تكون هذه الجهة مستقلة استقلالاً مادياً فلا تربطها بالمنشأة التي تقوم بتدقيق بياناتها أية روابط مادية يمكن أن تؤثر على استقلاليتها، فتعطي رأيها بكل موضوعية ودون أي تحيز.

بالاستناد للرؤية السابقة يتفق الباحث مع رأي جيري (Gray and Manson،1994)، بان التدقيق هو فحص أو بحث عن أدلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية، يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها.

وقد عرف (Boynton)، et. al.، 2006 التدقيق بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة.

2-1-2 أنواع التدقيق:

1- تدقيق القوائم المالية.

ويمثل التدقيق الخارجي المستقل والذي يعطي رأياً محايداً (يمثل تأكيداً معقولاً) حول مصداقية وعدالة القوائم المالية (قائمة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وحقوق الملكية وقسم الملاحظات) ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة عموماً، ويقدم التقرير إلى المساهمين في الشركات ومن قام بتعيينه في هذه الشركات.

2- تدقيق الالتزام أو الإذعان.

يتمثل في الحصول على أدلة وتقييمها لتحديد مدى إلتزام الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة، بحيث يتم تقديم تقارير عن مدى الإلتزام بالقواعد المحددة ، والتي تضعها الحكومات أو الإدارة أو جهات أخرى (المطارنة، 2013).

3- التدقيق التشغيلي.

هو عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة وفاعلية الأنشطة التشغيلية الخاصة بمنشأة معينة وتقييم هذه الأدلة بالنسبة للأهداف المحددة (Boynton, 2006, etc.). ويطلق على هذا النوع من التدقيق رقابة الأداء (الحسني و خرابشة، 2000)، وقد عرف (المعهد البريطاني للإدارة للتدقيق الإداري) بأنه "فحص منظم وشامل وبناء وتقييم الهيكل التنظيمي وسياسات وطرق الإدارة للتحقق مما إذا كانت موارد المنشأة تدار من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية وكفاءة للحصول على أفضل النتائج وفي أقصر وقت ممكن مما يحقق الأهداف" (British Institute Of Management, 1973).

ويعرف التدقيق التشغيلي بأنه: "بحث منظم عن طرق تحسين الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في كل عمليات الشركة، لذلك فهو يختص بفحص طرق تشغيل واستخدام التسهيلات البشرية والمادية والفنية للشركة للتحقق من مدى كفاءة التشغيل وفاعلية سياسات الشركة" (السقا، 1997)، يمكن القول أن للتدقيق التشغيلي ثلاثة جوانب أساسية: اقتصادية (انجاز المهمة بأقل تكلفة) والكفاءة (العلاقة بين المدخلات والمخرجات) والفاعلية (تحقيق الأهداف الموضوعية مسبقاً).

3-1-2 أهداف تدقيق الحسابات:

تهدف عملية التدقيق الى مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية وفقاً لبرنامج تدقيق يوضع مسبقاً من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من إبداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل المنشأة وفقاً للمعايير المحاسبية العالمية

وكذلك ما إذا كانت المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة وما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييماً صحيحاً و بصورة أشمل تقرير ما إذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاترها وسجلاتها وفقاً لمبادئ المحاسبة ومعاييرها وما إذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة وعادلة، ووفقاً لذلك يرى الباحث بأن دور التدقيق هو بمثابة إبداء رأي أكثر من كونه تأكيداً للحقائق أو شهادة وذلك يعتمد بصورة كبيرة على كفاءته وخبرته وموضوعيته في ممارسه عمله.

وقد تطورت أهداف التدقيق بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة واتسعت، ففي السابق عندما كانت شركات الأعمال صغيرة الحجم ونشاطها التجاري كان بسيطاً كان هدف عملية التدقيق هو اكتشاف الغش والسرقة التي تتم من قبل الموظفين وكان المدقق يقوم بعمله فقط لمصلحة المالك وليس لمصلحة الأطراف الأخرى حتى تتعرف على كيفية أداء الإدارة للمنشأة.

ولكن بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تطورت الشركات واتسعت أعمالها وازدادت الحاجة إلى رؤوس الأموال مما أدى إلى نشوء الشركات المساهمة الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى متخصص يقوم بعملية التحقق من حسن أداء الإدارة للأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات والذي يتم عن طريق مدقق الحسابات والذي يجب أن يكون شخصاً مهنيّاً محايداً يقدم تقريره باستقلالية وحيادية (المطارنة، 2013).

ولقد تم تحديد الهدف من تدقيق البيانات المالية في المعيار الدولي للتدقيق رقم (200)، (المعايير الدولية، 2013): بأنه تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار تقارير مالية محددة تعبر بصورة حقيقية وعادلة " أو " تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية."

ويرى الباحث وعلى الرغم من أن رأي المدقق معزز بمصداقية البيانات المالية، إلا أن مستخدم هذه البيانات لا يستطيع الافتراض بأن هذا الرأي هو تأكيد للنمو المستقبلي للشركة، وأن هذا الرأي يبين أن الإدارة قد قامت بتسيير أمور الشركة بشكل كفاء وفعال.

4-1-2: معايير التدقيق الدولية :

معايير التدقيق الدولية هي معايير صادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والذي هو منظمة دولية تهتم بشؤون مهنة المحاسبة، وقد تأسس هذا الاتحاد عام 1977، والهدف المعلن من تأسيسه هو تقديم الخدمة الأفضل للمجتمع، ولذلك فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يسعى إلى زيادة الالتزام بتقديم معايير مهنية ذات جودة عالية. وفيما يلي الأنشطة الأساسية الذي يقدمها هذا الاتحاد لخدمة مصالح المجتمع:

1. تطوير ودعم معايير مهنية عالمية وقواعد للسلوك المهني.
2. تشجيع التقارب في المعايير المهنية بشكل فعال وخاصة فيما يتعلق بالتدقيق وخدمات التأكيد والأخلاقيات والتعليم ومعايير الإبلاغ المالي.
3. متابعة التحسين المستمر في جودة التدقيق والإدارة المالية.
4. تشجيع القيم العالية لمهنة المحاسبة لضمان تحقيق استمرارية جذب أصحاب الكفاءة المالية.
5. تشجيع الالتزام بشروط العضوية.
6. المساعدة في تطوير الاقتصاديات النامية بالتعاون مع المجتمعات المهنية في البلدان المختلفة.
7. زيادة الثقة في جودة ومصداقية البيانات المالية.

ومن الواضح أن هذا التطور جاء نتيجة إدراك الاتحاد الدولي مدى الحاجة إلى إطار عام عالمي متجانس لتلبية الطلب العالمي المتزايد على المهنة، ولقد اهتم الاتحاد بتطوير هذا الإطار العام ليشمل مكونات تتعلق بدليل السلوك المهني ومعايير خدمات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ومعايير الرقابة على الجودة.

وقد قام الاتحاد الدولي بصياغة وإصدار المعايير من أجل المساعدة في توفير نوع من الانسجام والتطابق في خدمات التدقيق والخدمات ذات العلاقة في أنحاء العالم المختلفة.

وقد قام هذا الاتحاد بإصدار المعايير الدولية والتي تم تبنيها من قبل معظم الدول الأعضاء في ذلك الاتحاد. وقد ألزم الاتحاد الدول الأعضاء بالانصياع لهذه المعايير وخاصة في الأمور المادية ما لم تتعارض مع القوانين والأنظمة المحلية. وطلب الاتحاد من الدول الأعضاء أن يتم الالتزام بهذه المعايير ما أمكن ذلك من أجل ضمان قدر مناسب من الانسجام في عملية إعداد البيانات المالية وعملية تدقيقها. وإذا كانت هناك ظروف استثنائية تستدعي الخروج على هذه المعايير فإنه على المدقق أن يبين ذلك بوضوح.

2-1-5 مسؤولية المدقق:

من الأهمية بمكان بذل مدقق الحسابات العناية المعقولة؛ أي عدم تقصيره أو إهماله في أداء واجباته ولا يتم ذلك إلا إذا توافرت فيه شروط التكوين الذاتي وهي: (الذبيبات، 2004).

1. كفاية تأهيله العملي.

2. ضمان استقلاله وعدم خضوعه لأي ضغط أو تأثير.

ويرى الباحث بأنه إذا ما توفرت لدى المدقق المقومات الأساسية لتكوينه الذاتي فإنه يستطيع إذا ما عرضت عليه حالة معينة أن يكون قادراً على إبداء حكمه فيها نظراً لمعرفته التامة بما يجب أن يقوم به من أعمال نحوها وبالوسائل الفنية الكفيلة بسلامة الأداء، إلى جانب قدرته على تفهم الظروف المحيطة بكل حالة. وتتطلب العناية المعقولة عدم اقتناع المدقق بالشكليات والإيضاحات التي يقدمها موظفو المشروع فقد تكون لهم مصلحة شخصية في تضليله، ويجب ألا يعتمد على معرفته الشخصية للموظفين أو العميل نفسه أو على أنهم يتمتعون بسمعة طيبة في المجتمع وبالنزاهة.

ويعتبر المدقق مسئول عن الإشراف الدقيق على الأعمال التي يقوم بها المساعدون والمندوبين وإلا قام هؤلاء بأعمالهم بطريقة روتينية والية وفي النهاية تقع المسؤولية عليه وحده وليس على عاتقهم ولتحقيق الإشراف على المساعدين يتطلب الأمر وضع برنامج محدد للتدقيق يستخدم ضمن أوراق التدقيق وتحدد في البرنامج الخطوات التي تتبع والبيانات الواجب الحصول عليها والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف التدقيق. وفيما يلي أهم تلك المسؤوليات المتعلقة بأهداف الدراسة.

2-1-6 مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش:

لم تعد عملية التدقيق هدفاً أساسياً إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش، ولكن اكتشافها يعتبر ناتجاً ثانوياً لعملية التدقيق ومن خلال ممارسة المدقق لحذره المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها، هذا كما أن تحول التدقيق من تفصيلي إلى اختبائي يقوم على أساس العينات الإحصائية، يترتب عليه استحالة اعتبار المدقق مسئولاً عن اكتشاف جميع الأخطاء أو الغش أو التلاعب بالدفاتر والسجلات (عبد الله، 2000).

وينص معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ بأن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح.

مما سبق يرى الباحث أن المدقق ليس مسؤولاً فقط عن الأخطاء والتلاعب التي يظهرها فحصه العادي.

وعليه فإن خطة التدقيق التي يقوم مدقق الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق الدولية يمكن أن تتأثر باحتمال وجود أخطاء أو احتيال جوهري، الأمر الذي يستوجب تغيير في خطة المدقق وأن يصار إلى إجراءات تفيد في عملية الحصول على الأدلة والقرائن المؤيدة لحالة الغش والاحتيال، حتى أن نطاق فحص المدقق سوف يتأثر باحتمال وجود الأخطاء والغش في أن يقوم لمدقق بتوسيع نطاق الفحص، وقد تكون الحالات التالية من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد احتمالات التلاعب والغش بالنسبة لمدقق الحسابات:

- أن لا تتصف الإدارة بالنزاهة والاستقامة والأمانة.
- وجود عمليات غير عادية في المنشأة.
- بعض الظروف والضغوط التي تؤثر على المنشأة محل الفحص.
- وجود مشاكل تواجه المدقق عند قيامه بالحصول على الأدلة والقرائن الكافية.

7-1-2 مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية:

كان يتم التدقيق في السابق بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع أعمال المنشآت وحدثت أعداد كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختباره، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال ذكرنا أن نظام الرقابة الداخلية يقسم إلى:

1. الرقابة الإدارية .

2. الرقابة المحاسبية .

3. الضبط الداخلي .

ومن هنا فإن معايير التدقيق تؤكد بأن على مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولى لبدء عملية التدقيق بما يتفق مع معيار التدقيق الدولي رقم 400 الذي ينص بان على المدقق الحصول على فهم كافٍ للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها، وعلى المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى مستوى الأدنى المقبول. (المطارنة،2013).

مما سبق يستخلص الباحث أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونظام الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات، وكذلك يجب على مدقق الحسابات بداية أن يتحقق من أمرين:-

الأول: أن يكون نظام الضبط الداخلي المرسوم (المخطط) ملائماً للمنشأة وطبيعة نشاطها .

الثاني : التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.

8-1-2 مسؤولية المدقق الأردني عن اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبية :

لقد أشارت المادة (201) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 المعدل "يكون مدقق الحسابات مسئولاً تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم أو غيره حسب النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا بالخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق أحكام هذه المادة كما أشارت المادة (278) من قانون الشركات الأردني أنه "يعاقب مدقق الحسابات الذي يصادق على تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتها بيانات غير صحيحة والإدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات وإيضاحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة بالإضافة إلى توزيع أرباح صورية مطابقة لحالة الشركة الحقيقية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار" .

كما تضمنت المادة (280) من قانون الشركات رقم 22 سنة 1997 وتعديلاته يعتبر " مدقق الحسابات، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات الشركة التي قام بتدقيقها أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو كلتا العقوبتين ، إذا ارتكب عن قصد أو نتيجة إهمال جسيم أياً من الأفعال التالية :

أ- تدوين بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاوله المهنة.

ب- وضع تقرير مغاير للحقيقة في أي وثيقة متعلقة بمزاوله المهنة.

كما نصت المادة (35) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 على الآتي على

أنه إذا ارتكب المحاسب القانوني أو المتدرب أي مخالفة لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة

بمقتضاه أو أخل بواجبات عمله أو بقواعد سلوك المهنة وآدابها يحيله المجلس إلى اللجنة التأديبية. كما

أشارت المادة (36) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 بأن توقع اللجنة

التأديبية بالمحاسب القانوني المخالف أي من العقوبات التأديبية التالية:-

- التنبيه أو الإنذار الخطي.

- تعليق التسجيل وإيقاف العمل بإجازة المزاوله لمدة لا تزيد على سنتين.

- إلغاء إجازة المزاوله وشطب اسم المحاسب القانوني نهائياً من سجل المزاوله.

وقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعض الاعتبارات التي يجب على المدقق مراعاتها بشأن

أساليب التلاعب عند تدقيق البيانات المالية، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:- (مجلس معايير

التدقيق، 2007)

1- يجب على المدقق عند التخطيط وأداء التدقيق لتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول، أن

يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الانحرافات المادية في البيانات المالية الناتجة عن الغش.

2- إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش تقع على كل من الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة

وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب

المنشأة ومن بلد لآخر.

3- إن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية تصمم بحيث توفر ضماناً معقولاً بأن البيانات المالية إذا أخذت ككل خالية من أي تحريف مادي سواء حدث نتيجة الغش أو الخطأ، حيث أن المدقق لا يمكنه أن يحصل على ضمان مطلق بأنه سيتم اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية.

4- إن مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش هي أكبر من مخاطر عدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن خطأ وذلك لأن الغش قد يتضمن خطأً متقنًا ومنظمة بعناية لإخفاء هذا الغش مثل التزوير والإخفاق المقصود في تسجيل المعاملات أو سوء التمثيل المقصود الذي تم إجراؤه للمدقق.

5- المخاطر التي يواجهها المدقق نتيجة لعدم اكتشاف تحريف مادي ناتج عن غش الإدارة أكبر من المخاطر التي يواجهها عند عدم اكتشاف تحريف ناتج عن غش العاملين وذلك لأن الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة غالباً ما يكونون في وضع يفترض أمانتهم ويسمح لهم بتجاوز إجراءات الرقابة الرسمية.

6- يجب على المدقق أن يحصل على تمثيلات من الإدارة بأنها:

- تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع اكتشاف الغش.
- أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها لخطر أن البيانات المالية ربما تكون محرفة مادياً كنتيجة للغش.
- أفصحت للمدقق عن معرفتها بأية ادعاءات بالغش المشتبه في أن لها تأثيراً على البيانات المالية للشركة تم إيصالها بوساطة الموظفين، والموظفين الرئيسيين، والمحللين، والمنظمين أو آخرين.
- أفصحت للمدقق عن معرفتها بتأثير الغش أو الانتباه بالغش في الشركة الذي يتضمن الإدارة، والموظفين الذين يؤديون أدواراً هامة في الرقابة الداخلية وأية أعمال يكون للغش فيها تأثير مادي على البيانات المالية.

7- إن الواجب المهني للمدقق في الحفاظ على سرية معلومات العميل لا يسمح عادة بإبلاغ الغش إلى طرف آخر خارج شركة العميل، على أن مسؤولية المدقق القانونية تختلف من بلد لآخر، وفي ظروف معينة من الممكن تجاوز واجب السرية من خلال التشريع أو القانون أو المحاكم القانونية، إذ إنه في بعض البلدان على المدقق العامل في مؤسسة مالية واجب قانوني بالتقرير بحدوث غش إلى السلطات المشرفة.

8- إذا استنتج المدقق أنه من غير الممكن إكمال عملية التدقيق نتيجة لوجود ناتج عن غش أو الاشتباه بوجود غش، فإنه يجب على المدقق:-

- النظر في المسؤوليات المهنية والقانونية الممكن تطبيقها في ظروف كهذه بسبب الغش.
- تحديد المخاطر التي تؤدي إلى تحريف جوهري بسبب الغش.
- تقييم المخاطر المحددة بعد الأخذ في الاعتبار تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
- الاستجابة إلى نتائج التقييم.
- تقييم نتائج اختبار التدقيق.
- إبلاغ الإدارة ولجنة التدقيق والأطراف الأخرى بالغش.
- توثيق دراسة المدقق عن الغش.

2-1-9 كفاءة المدقق الخارجي:

قدرة مدقق الحسابات في القيام بفحص إنتقادي ومنظم للبيانات المالية قيد التدقيق بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، وقيام المدقق بعملية التدقيق مستخدماً مهارته وسرعة استجابته وحياديته ودقة ملاحظاته وفقاً لأدلة إثبات ملائمة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي بأفضل وأقصر الطرق الممكنة.

إن المدقق الكفاء يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية التدقيق فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبية الإبداعية، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المدقق إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل التدقيق بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للتدقيق، فأحياناً وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فإنه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

الكفاءة المهنية والعناية اللازمة :

أن يحافظ على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان تقديم خدمات مهنية عالية الجودة للعميل مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والأساليب وان يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

الكفاءة المهنية : وتنقسم إلى مرحلتين ::

(1) بلوغ الكفاءة المهنية من خلال ::

- مستوى عال من الثقافة العامة .

- تعليم متخصص .

- تدريب و امتحان في الموضوعات المتعلقة بالمهنة .

- الخبرة العملية .

(2) المحافظة على الكفاءة المهنية ::

- متابعة التطورات في مهنة المحاسبة (الإصدارات الوطنية و الدولية في المحاسبة والتدقيق)
- تبني برنامج خاص مصمم لضمان الرقابة المهنية في أداء الخدمة المحاسبية بما يتفق مع القرارات الوطنية والدولية المناسبة .

10-1-2 صفات المدقق

فيما يلي بعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والخلقية التي يجب أن يتحلى بها المدقق:

(Eichenseher and Shields ،2003)

أولاً: المواصفات الشخصية والقانونية

- 1- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم التدقيق ومن إمساك السجلات، وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات الحديثة في حقل اختصاصه، وان يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة، ويجب على المدقق أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة، وإلا أصبحت عملية التدقيق التي يقوم بها عملية آلية وسطحية لا يتمكن من خلالها بلوغ أهداف التدقيق.
- 2- أن يكون مستوعباً لأصول علم التدقيق ومبادئه العلمية ومشاكله العملية ومطلّعاً على الأساليب والاتجاهات الحديثة في التدقيق.
- 3- أن يكون ملماً - بالإضافة إلى إلمامه بعلم المراجعة- بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري، وقانون الشركات، والتشريع الضريبي.

- 4- أن يكون ملماً بمحاسبة التكاليف وقادراً على الاستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في أعمال المراجعة، وملماً بالموازنات التخطيطية، وأن يكون لديه إلمام معقول في مبادئ إدارة الأعمال وأسس وضع أنظمة الرقابة الداخلية للوحدة.
- 5- أن يكون متمكناً من لغته قادراً على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وفي عبارات سلسة لا غموض فيها ولا التواء.
- 6- أن يكون متمسكاً بأداب وسلوك المهنة ولا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبوراً.
- 7- أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة من موظفين ومديرين.
- 8- أن يكون مشبعاً في عمله بالروح العملية سواء من حيث التفكير أو طلب البيانات أو الحصول على المعلومات والاستفسارات أو توجيه الأسئلة.
- 9- أن يكون مشبعاً في عمله بالروح العملية سواء من حيث التفكير أو طلب البيانات أو الحصول على المعلومات والاستفسارات أو توجيه الأسئلة.
- 10- إن حسن قيام المدقق بمهمته وبلوغ أهداف التدقيق رهن بإلمامه بما يلزم من معلومات فنية عن الشركة التي يعمل بها.
- 11- لا يصح أن يدعي المدقق علماً بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الشركة مهما صغر شأنهم، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعمل خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علماً. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته وتدوينها لإتمام أعمال التدقيق على الوجه الأكمل.

12- أن يكون أميناً على أسرار الشركة التي يقوم بعمل حساباتها فيجب أن يكون أميناً تجاهها، وعليه فلا يجوز له أن يفشي بأي سر من أسرار الشركة للغير الذي قد يستغل هذه المعلومات وبذلك يلحق ضرراً بمصلحة الشركة.

13- أن يكون واسع الإطلاع وأن يتتبع التطورات والاتجاهات الحديثة في العلوم التي تخصص فيها، وأن يتتبع التعديلات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتصلة بعمله المحاسبي.

ثانياً: مؤهلات مزاولة المهنة:

- 1- أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة أو التدقيق.
- 2- أن يكون قد عمل محاسباً تحت التمرين، تحت إشراف شخص مجاز بممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي والعملية.

ثالثاً: حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي:

يعتبر حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي الركيزة الأساسية للثقة التي يضيفها تقريره على القوائم المالية للمنشأة. ولا شك ان حياد وموضوعية المراجع يعتمد على استقلاله الفكري في جميع ما يتعلق بالمراجعة وخاصة عند تقييمه للأدلة والقرائن الناتجة من اختبارات المراجعة وعند الوصول إلى رأيه في القوائم المالية. ولكن من المهم ايضاً ان يتجنب المراجع الخارجي العلاقات المالية والإدارية والاجتماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى شك الآخرين في حياد وموضوعيته نظراً لعدم توفر الفرصة لدى المراجع لإزالة شك من يعتمدون على تقريره.

11-1-2 مؤهلات مدقق الحسابات الخارجي:

مدقق الحسابات هو الشخص الذي تتوفر فيه المؤهلات العلمية والعملية المطلوبة والذي يتخذ من أعمال التدقيق مهنة منظمة يمارسها بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الرسمية في الدولة،

الأمر الذي يترتب عليه أن تتوافر في مدقق الحسابات الكفاية العلمية إلى جانب الكفاية العملية بالإضافة إلى إلمامه ومعرفته بجميع فروع المحاسبة وأنواعها، وهو ما نصت عليه المجموعة الأولى (المعايير العامة أو الشخصية) من المعايير العامة للتدقيق. (الذنيبات،2012) وقد تم تحديد هذه المؤهلات من خلال المجموعة الأولى من المعايير العامة للتدقيق (Generally Accepted Auditing Standerds - GAAS) الصادرة عن المجمع المحاسبين الأمريكيين - The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) بواسطة مجلس معايير التدقيق (Audit Standerd Borad - ASB) فيما يلي: (Arens،2006،Elder،Beasley and)

التدريب والكفاءة: (أن يقوم بعملية التدقيق شخص أو أشخاص لديهم خبرة كافية وتدريب مهني ملائم): وهو يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه قدر معين من الكفاءة المهنية، وأن يتوافر لديه مواصفات فنية خاصة تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطي هذه المواصفات أثرها لا بد من أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب، وحتى يكون هناك ثقة لدى الأطراف المعنية بكفاءة المدقق يجب أن يتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند إبداء الرأي، ولتحديد معيار الكفاءة لا بد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي (الفني) والتأهيل العملي.

12-1-2 الاستحقاقات الاختيارية:

تشكل الاستحقاقات الاختيارية المستوى غير المتوقع (غير العادي) من الاستحقاقات والذي يرجع إلى تدخل أو تحكم الإدارة، مثل التحكم في حجم وتوقيت بعض الأحداث المؤثرة في الأرباح مثل عمليات بيع أو إحلال الأصول المتقادمة. وبالتالي فهي تشكل مؤشراً أو مقياساً للتعرف على ظاهرة إدارة الدخل.

وتعتبر الاستحقاقات الاختيارية أكثر ملاءمة ودلالة على وجود إدارة الأرباح، وذلك لأنها تعكس

التقديرات والاختيارات المحاسبية المقصودة من قبل الإدارة (Dechow, et al, 1995).

يقوم أسلوب الاستحقاقات الاختيارية على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات ويطلق عليها المتغيرات أو الاستحقاقات الاختيارية، ووفقاً لذلك يمكن للإدارة القيام بممارسة الاستحقاقات الاختيارية من خلال استخدام ثلاث وسائل كما يلي:

1- إدارة المبيعات والمشتريات: يمكن لإدارة المؤسسة القيام بممارسة الإستحقاقات الاختيارية عن طريق بعض القرارات المرتبطة بالمبيعات والمشتريات.

ويتحقق ذلك من خلال:

أولاً- منح تخفيضات مبالغ فيها للعملاء في الربع الأخير من السنة المالية بهدف تسريع وزيادة المبيعات، والتباطؤ في شروط البيع الآجل وجعلها أكثر مرونة كزيادة فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء، وهذا ما أكدته دراسة (Chapman)، (2008) التي توصلت إلى أن المؤسسات التي استهدفت تحقيق ربحية الأسهم وموافقة توقعات المحللين بشأن الأرباح المستقبلية، قامت بتخفيض الأسعار بنسبة تتراوح بين (10-15%) في الشهر الأخير من السنة المالية بغرض تضخيم المبيعات.

ثانياً- اتخاذ قرارات تتعلق بتوقيت بيع الأصول: يمكن للإدارة التدخل في توقيت حدوث عملية بيع بعض الأصول واستخدامها كوسيلة لممارسة الاستحقاقات الاختيارية، وقد قدم (حمزة، 2012) دليلاً عملياً يثبت أن الإدارة تتجه إلى بيع أصولها الثابتة لتفادي التأثيرات السلبية الناتجة عن عدم استقرار الأرباح من فترة لأخرى وانتهاك شروط عقد الدين.

ثالثاً- تأجيل شراء بعض الأصول إلى فترات زمنية لاحقة لما لذلك القرار من تأثير على حجم

التدفقات النقدية. (عبد الوهاب، 2009)

2- إدارة المصاريف الاختيارية: يمكن للإدارة القيام بإدارة الأرباح عن طريق زيادة أو تخفيض بعض المصاريف الاختيارية مثل: نفقات البحوث والتطوير، نفقات الدعاية والإشهار ونفقات الصيانة، حتى تحقق الربح المستهدف خاصة إذا كانت هذه النفقات لا تساهم في تحقيق الدخل في الفترة الحالية.

3- إدارة الإنتاج: يمكن للإدارة القيام بممارسات الاستحقاقات الاختيارية من خلال تسريع معدل الإنتاج بشكل مبالغ فيه مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة وبالتالي تخفيض متوسط تكلفة الوحدة الواحدة، في نفس الوقت يترتب على زيادة الإنتاج زيادة في المخزون مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة المبيعات وبالتالي زيادة الأرباح، إلا أن زيادة المخزون بشكل مبالغ فيه سيؤدي إلى تحمل المؤسسة لتكاليف تخزين مرتفعة، من ناحية أخرى، سيتعرض المخزون لخطر التلف خاصة إذا عجزت الشركة عن تصريفه.

ويرى الباحث أن ممارسات الاستحقاقات الاختيارية الحقيقية ككل تؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية للشركة، كما أنها أكثر تكلفة مقارنة بالاستحقاقات الاختيارية التي تستخدم الأساليب المحاسبية أو الوهمية وهذا ما يؤثر على قيمة الشركة، ونستنتج مما سبق أن ممارسة الشركات للاستحقاقات الاختيارية يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية للمؤسسة، كما أنها أكثر كلفة مقارنة باستخدام الأساليب المحاسبية الصحيحة وهذا ما يؤثر على قيمة المؤسسة .

2-1-13 نماذج قياس وتقدير الاستحقاقات الاختيارية:

إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستحقاقات الاختيارية ركزت على استخدام الإدارة لجزء من الاستحقاقات الكلية (Total Accruals) للتأثير على الدخل المعلن عنه،

حيث يتم تقسيم الاستحقاقات الكلية كما سبق وأن أشرنا إليه الاستحقاقات غير اختيارية وهي الاستحقاقات الضرورية لتحقيق الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

كما أن الاستحقاقات الاختيارية تخضع للتقدير والحكم الشخصي من طرف الإدارة في إطار السلطة الممنوحة لها والمرونة التي تتطوي عليها المعايير المحاسبية وهذا الجزء من المستحقات المحاسبية يعبر عن ممارسات التلاعب من قبل إدارة الأرباح، وحسب " Barbara & all ، 2005 " هناك عدة نماذج فعالة تستخدم لتقدير الاستحقاقات الاختيارية يمكن حصرها فيما يلي: نموذج "Healy" 1985، نموذج "DeAngelo" 1986، نموذج "Jones" 1991، نموذج "Jones" 1995 المعدل من قبل " Dechow & Sloan" 1991. نموذج الصناعة لـ

وفي هذا السياق يؤكد (حمزة، 2012) على أن النماذج الفعالة والمستخدمة لتقدير ممارسات الاستحقاقات الاختيارية في الشركة يمكن تقسيمها إلى:

- نموذج أثر الاستحقاقات على مستوى الصناعة.

- نماذج أثر الاستحقاقات الكلية.

الفرع الأول: نموذج أثر الاستحقاقات على مستوى الصناعة:

يفترض نموذج الصناعة المطور من طرف " Dechow & Sloan " سنة 1991 تمتع جميع الشركات التي تنتمي لنفس قطاع الصناعة بنفس التغيير في العوامل المحددة للاستحقاقات غير الاختيارية، ويعتمد نموذج الصناعة على استخدام تحليل الانحدار للاستحقاقات غير الاختيارية كدالة في متوسط الاستحقاقات الكلية لقطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة، وتتمثل الميزة الأساسية لنموذج أثر الاستحقاقات على مستوى الصناعة في أنه يمكن من التمييز بسهولة بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية عن طريق الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة.

ومن ناحية أخرى، يمكن نموذج الصناعة من رصد التغيرات في الاستحقاقات الاختيارية من فترة لأخرى ما دام أن هذا التغير مشترك بين الشركات التي تعمل في نفس قطاع الصناعة، وينبغي التأكيد هنا أن هذا الافتراض لا يكون صحيحاً إلا إذا كانت الأصول الاقتصادية للشركات التي تنتمي لنفس الصناعة متجانسة مع وجود ترابط قوي بين الاستحقاقات وحوافز إدارة الأرباح في مؤسسات القطاع الواحد.

ويمكن صياغة نموذج الصناعة للاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDAC_{ijt} / A_{t-1} = \beta_1 + \beta_2 \text{median}_j (TAC_t / A_{t-1})$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

$\text{median}_j (TAC_t / A_{t-1})$: القيمة الوسيطة للاستحقاقات الكلية خلال الفترة (t) منسوبة إلى إجمالي

الأصول في نهاية الفترة (t-1) وذلك لجميع شركات العينة والناشطة في نفس قطاع الصناعة (j).

* β_1 ، β_2 : معالم نموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها عن طريق تحليل معادلة الانحدار

لملاحظات فترة التقدير.

الفرع الثاني: نماذج أثر الاستحقاقات الكلية

تهدف نماذج أثر الاستحقاقات الكلية إلى فصل الاستحقاقات الكلية إلى استحقاقات اختيارية

واستحقاقات غير اختيارية، ثم يتم فحص أثر الاستحقاقات الاختيارية بهدف التحقق من وجود ممارسات

التلاعب من قبل إدارة الأرباح.

ويمكن تلخيص أهم نماذج أثر الاستحقاقات الكلية فيما يلي:

1- نموذج "Healy" 1985

يقوم نموذج "Healy" على تقسيم الاستحقاقات الكلية إلى استحقاقات اختيارية وغير اختيارية وقيمة الاستحقاقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة الاستحقاقات الاختيارية، ويتم حساب الاستحقاقات الاختيارية المقدرة خلال فترة معينة بتقسيم الاستحقاقات الكلية للفترة الحالية على إجمالي الأصول في بداية الفترة ومقارنتها من سنة لأخرى، وتختلف دراسة "Healy" عن جميع الدراسات السابقة في كونها تتوقع حدوث ممارسات الاستحقاقات الاختيارية خلال جميع فترات النشاط، كما أنها تقدر ثبات أثر الاستحقاقات غير الاختيارية من فترة لأخرى، كما يعتمد نموذج "Healy" على تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات، تشمل إحدى المجموعات على الأرباح التي من المفترض أن يتم إدارتها صعوداً، أما المجموعتين المتبقيتين فتشتمل على الأرباح التي من المفترض أن يتم إدارتها هبوطاً، ويتم استخدام المجموعة الأولى كفترة تقدير (Estimation Period) أما المجموعة الثانية فيتم استخدامها كفترة حدث (Event Period).

$$EDAC_{it} = TAC_{it} / A_{it} - 1$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$: الاستحقاقات الاختيارية التقديرية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC_{it} : الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$A_{it} - 1$: إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

2. نموذج "DeAngelo" 1986

يعتبر هذا النموذج "DeAngelo" تعديل لنموذج "Healy" حيث يقيس ممارسات تلاعب إدارة الأرباح عن طريق حساب الاختلاف بين الاستحقاقات الكلية بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول في نهاية الفترة الأخيرة،

ويفترض نموذج "DeAngelo" عدم وجود ممارسات تلاعب من قبل إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين الاستحقاقات الكلية في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفر، وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر كلما دل ذلك على وجود ممارسات تلاعب من قبل إدارة الأرباح، كما يفترض هذا النموذج أن المستحقات غير الاختيارية تتبع سلوك عشوائياً، والمعادلة التالية تعبر عن نموذج "DeAngelo" لقياس الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

$$EDAC_{it} = (TAC_{it} - TAC_{it-1}) / A_{it-1}$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$: الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC_{it} : الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC_{it-1} : الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t-1).

A_{it-1} : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t-1) .

أما بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية فيتم قياسها كما يلي:

$$NDAC_{it} = TAC_{it-1} / A_{it-2}$$

حيث أن:

$NDAC_{it}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC_{it-1} : الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t-1).

A_{it-2} : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t-2) .

يتشابه نموذج "DeAngelo" مع نموذج "Healy" في أن قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية للفترة الحالية محكومة بقيمة الاستحقاقات الكلية في الفترة السابقة، كما أنه في حالة ثبات أثر الاستحقاقات غير الاختيارية على مدى الفترات الزمنية والاستحقاقات الاختيارية تساوي صفر في فترة التقدير فإن النموذجين يقيسان المستحقات غير الاختيارية بدون أخطاء قياس، وفي هذا الصدد يشير "Kaplan" إلى أن طبيعة عملية المحاسبة على أساس الاستحقاق يفرض استجابة مستوى المستحقات غير الاختيارية للتغيرات الحاصلة في الظروف الاقتصادية وهذا ما لا يأخذه نموذج "Healy" و "DeAngelo" بعين الاعتبار، فمصدر أخطاء القياس تكون نتيجة لإهمال التغيرات في الظروف الاقتصادية التي لها تأثير على قيمة المستحقات في الفترة الحالية.

3. نموذج "Jones" سنة 1991 م

اقترحت "Jones" نموذجاً يخفف من افتراض أن الاستحقاقات غير الاختيارية ثابتة من فترة لآخرى، حيث قام نموذج "Jones" بإدخال عاملين لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية هما: رقم الأعمال وإجمالي الأصول الثابتة (أو التثبيبات المادية) ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة. ويمكن التعبير عن نموذج "Jones" لقياس الاستحقاقات غير الاختيارية في المعادلة التالية:

$$NDAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (I / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1})$$

حيث أن:

$NDAC_{ijt}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

ΔREV_{ijt} : التغير في الإيرادات للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترتين (t) و (t-1).

A_{ijt-1} : إجمالي أصول الشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t-1).

PPE_{ijt}^* : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) في نهاية الفترة (t-1).

(1).

* α_1 ، α_2 ، α_3 : معالم نموذج خاصة بالشركة يتم تقديرها لمجموعة شركات العينة التي تنتمي لنفس

قطاع النشاط وذلك لكل سنة من سنوات الدراسة.

ويتم تقدير معالم النموذج الخاصة بالشركة (α_1 ، α_2 ، α_3) من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية

لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع نشاط كما يلي:

$$TAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (1 / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1}) + e_{ijt}$$

حيث أن:

E_{3jt} : قيمة الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفتره (t).

نموذج "Jones" المعدل من قبل "Dechow & al 1995"

لقد قام "Dechow & al" سنة 1995 بتقديم نسخة لنموذج "Jones" للتصدي لأي تأثيرات

نتيجة عن التلاعب في المبيعات من طرف الإدارة التي تؤدي إلى تقديرات منحازة عند قياس

الاستحقاقات غير الاختيارية والتي بدورها تؤثر على قيمة المستحقات الاختيارية، والفرق الوحيد بين

نموذج "Jones" الأصلي والنموذج المعدل هو أن هذا الأخير يأخذ بعين الاعتبار التغير الحاصل في

المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب بدلاً من التغيرات الحاصلة في رقم الإيرادات:

ويمكن صياغة نموذج "Jones" المعدل لحساب الاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

$$NDAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (1/A_{ijt-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt})/ A_{ijt-1}] + \alpha_3(PPE_{ijt}/A_{ijt-1})$$

حيث أن:

***NDAC_{ijt}**: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

***ΔREV_{ijt}**: التغير في إيرادات الشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترة (t) و (t-1).

***ΔREC_{ijt}**: التغير في رصيد حساب العملاء للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) بين الفترة (t) و (t-1).

***PPE_{ijt}**: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) التي تنتمي للقطاع (j) خلال الفترة (t).

***α₁, α₂, α₃**: معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i) التي تنتمي للقطاع (j).

وحسب "حمزة، 2012" تقدير معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة (α₁, α₂, α₃) يتم من خلال

استخدام معادلة الانحدار السابقة في نموذج "Jones" الأصلي لكل سنة من سنوات الدراسة ولكل قطاع، وليس من خلال معادلة الانحدار للنموذج المعدل، والتعديل الوحيد يكون بضبط التغير الحاصل في

الإيرادات إلى التغير الحاصل في حساب العملاء لحساب الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

$$TAC_{ijt} / A_{ijt-1} = \alpha_1 (1 / A_{ijt-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{ijt} / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1}) + e_{ijt}$$

وبالتالي فإن الاستحقاقات الاختيارية يمكن التعبير عنها حسب "Batov & et .al." في المعادلة التالية:

$$DAC_{ijt} / A_{ijt-1} = TAC_{ijt} / A_{ijt-1} - [\alpha_1 (1 / A_{ijt-1}) + \alpha_2 ((\Delta REV_{ijt} - \Delta REC_{ijt}) / A_{ijt-1}) + \alpha_3 (PPE_{ijt} / A_{ijt-1})]$$

ولهذه الأسباب التي تؤكد فاعلية هذا النموذج في كشف الاستحقاقات الاختيارية قام الباحث

باستخدام نموذج (Jones, 1995) المعدل من قبل Dechow & et .al. لمناسبته لأغراض هذه الدراسة

كونه الأكثر دقة في كشف الاستحقاقات الاختيارية.

2-2 الدراسات السابقة

1-2-2 الدراسات باللغة العربية

أبو سالم، (2012) "العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الدخل التي تتم داخل الشركات المساهمة المصرية. وقد أدت أزمة الثقة في منشآت الأعمال ومجالس إدارتها إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد من الفساد المالي والإداري في ظل تعارض المصالح بين الملاك والإدارة وانفصال الملكية عن الإدارة، وقد دفع هذا الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات العديد من الدراسات السابقة في مختلف أنحاء العالم في لعب دور مهم في الحد من الممارسات غير المرغوبة للإدارة والمتعلقة بإدارة الدخل، وتقديم الدليل على أن الشركات التي تتمتع بحوكمة قوية ترتبط بإدارة أقل للدخل.

وبينت دراسة (أبو سالم) أثر مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الدخل التي تتم في البيئة المصرية، حيث تم اختبار تأثير ست آليات لحوكمة الشركات في الدراسة الحالية هي: حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، مكتب المراجعة، الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية على إدارة الدخل مقاساً بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، والتي تم تقديرها بالاعتماد على نموذج (جونز) لعينة من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية المؤلفة من 104 شركة وموزعة على 11 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة أن الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (المدير التنفيذي الأول) يعمل على تقييد أو كبح الممارسات الانتهازية المتعلقة بإدارة الدخل وهوما جاء مخالفاً تماماً لتوقعات الباحث ومناقضاً للأخطار التي تصورها الهيئات والمنظمات العلمية والبورصات العالمية المهمة بالتطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات نتيجة الجمع بين المنصبين. أوصى الباحث إلى عدم ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول لأنها أظهرت تأثيراً معنوياً على ممارسة إدارة الدخل التي تتم داخل شركات عينة الدراسة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة أبو سالم (2012) في صياغة الاطار النظري وبيان كيفية تطبيق نموذج (جونز) على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي. الحلو، (2012) "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية". هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، وانتهاءً بالمعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة التي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض وتكونت عينة الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها (83) مكتباً حيث تم استرداد (50) استبانة بنسبة % 60 وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

يلتزم مدققو الحسابات المزاولون للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية، وهذه النتيجة تتسجم مع المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية التي تفرض تدقيق الشركات المساهمة العامة وفق معايير التدقيق الدولية، وأيضاً يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بأرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للمنشآت، وأيضاً ضرورة فرض آليات معينة من قبل هيئة الأوراق المالية لرقابة جودة أداء مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة ومدى انسجام آليات التدقيق مع معايير التدقيق الدولية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة الطو،(2012) في تحديد المتغيرات المستقلة وبناء الإطار النظري للدراسة.

زيتون، (2013) "العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية"

استهدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل المعدل بجودة المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمدرجة أسهما في سوق عمان المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بالإطلاع على معظم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل المعدل وجودة المعلومات المحاسبية، وقام أيضاً بإجراء التحليل المالي والإحصائي للبيانات المالية لعينة الشركات والبالغة (30 شركة)، لفترة عشر سنوات (2001-2010) . وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها: 1- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية. 2- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات غير الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية. 3- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الكلية وجودة المعلومات. 4- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل المعدل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية.

ومن أهم توصيات الباحث: 1- ضرورة إجراء مراجعة دورية للأصول والتخلص من تلك التي يمكن الاستغناء عنها لانتقاء الحاجة لها. 2- ضرورة الالتزام بمعايير العرض والإفصاح المحاسبي من قبل معدي القوائم المالية والمدققين وذلك بهدف تحسين جودة المخرجات. 3- التركيز على تدريب العاملين في مجال المحاسبة والمالية في الشركات للحد من الأخطاء المحاسبية. 4- أن تمارس جهات الرقابة والإشراف دورها المنوط بها في الرقابة على الشركات والمدققين ووضع التشريعات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية. كما توصل الباحث إلى اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة زيتون، (2013)، في تحديد بعض المتغيرات التابعة.

السرطاوي وآخرون، (2013) " أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح"

استهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية في إدارة أرباحها ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بدراسة وتحليل القوانين والتشريعات الأردنية ذات العلاقة لتحديد أهم خصائص لجان التدقيق الواردة فيها ودراسة أثرها على إدارة الأرباح في (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الست سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية (2001-2006). ولتحقيق ذلك استخدم الباحثون جملة من الأساليب الإحصائية الملائمة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بخصائص لجان التدقيق كما وردت بالتشريعات الأردنية.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لخصائص لجان التدقيق بأن كلا من: حجم لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضائها، وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تؤثر في الحد من إدارة الأرباح. أما نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم في الشركة كان له أثراً مهماً في زيادة الأرباح. وفي ضوء النتائج السابقة أوصى الباحثون بضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين الأردنية الخاصة بخصائص لجان التدقيق وتضمينها مجموعة من الشروط والخصائص الإضافية لزيادة فاعليتها في الحد من إدارة الأرباح، وتقليص ملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة، مع ضرورة دعم استقلال لجنة التدقيق من خلال زيادة الأعضاء غير التنفيذيين فيها.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة السرطاوي وآخرون،(2013)، في صياغة الإطار النظري للدراسة وبشكل يوسع مفهوم إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية .

2-2-2 الدراسات باللغة الإنجليزية

"Good Corporate Governance and Earning Management ، W.R.Murhadi (2009) Practices: An Indonesian Cases"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التطبيق الجيد لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الدخل التي تتم داخل الشركات الأندونيسية. ولتحقيق ذلك، فقد تم اختبار تأثير كل من استقلالية مجلس الإدارة، وجود لجنة للمراجعة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول CEO Duality، وجود مساهم مسيطر أو مهيمن يتحكم في أكثر من نصف رأس المال، وتركز الملكية على إدارة الدخل مقاساً بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، والتي تم تقديرها بالاعتماد على نموذج (Jones) الأصلي لعينة من الشركات المسجلة في بورصة أندونيسيا، كما تم استخدام نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعينة الشركات الأندونيسية.

وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وإدارة الدخل، في حين توصلت إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين نسبة ما يمتلكه المساهم المسيطر من أسهم الشركة وإدارة الدخل.

كذلك أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن شغل وظيفتي المدير التنفيذي الأول ورئيس مجلس الإدارة (وجود ازدواجية) من قبل المساهم المسيطر على رأس مال الشركة يعزز أو يزيد من ممارسات إدارة الدخل التي تتم داخل الشركة. كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود أي تأثير معنوي لكل من استقلالية مجلس الإدارة ووجود لجنة للمراجعة في الحد من ممارسات إدارة الدخل، وقد أرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى خوف كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وأعضاء لجنة المراجعة على مراكزهم الوظيفية داخل الشركة، فعدم موافقتهم على أي من قرارات الإدارة التنفيذية قد يعرضهم للفصل من وظائفهم. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين نسبة تركيز الملكية وإدارة الدخل. وأوصت الدراسة إلى مراقبة ومتابعة الشركات الاندونيسية بسبب وجود عدد كبير منها تدير رقم الدخل بهدف إظهاره عند أقل رقم ممكن، وذلك بهدف تخفيض العبء الضريبي.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة W.R، Murhadi، (2009) في تحديد المتغيرات التابعة للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

" The Effect of Board Composition and ،(2010)،Roodposhti and Chashmi Ownership Concentration on Earnings Management"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الدخل التي تتم داخل الشركات الإيرانية. ولتحقيق ذلك، فقد تم اختبار تأثير كل من تركيز الملكية، استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول على إدارة الدخل مقاساً بالاستحقاقات الاختيارية، والتي تم تقديرها بالاعتماد على نموذج (Jones) المعدل لعينة من الشركات الإيرانية المقيدة ببورصة طهران في الفترة بين عامي 2004 و 2008 ،

كما تم استخدام نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعينة من الشركات الإيرانية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ومعنوية بين نسبة تركيز الملكية وحجم الاستحقاقات الاختيارية، وأشارت أيضا نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وحجم الاستحقاقات الاختيارية، وأوصى الباحثان إلى أن الجمع بين وظيفة المدير التنفيذي الأول ووظيفة رئيس مجلس الإدارة يقود في العادة إلى تبني أو اختيار الممارسات التنظيمية التي تعزز من قوة المدير التنفيذي الأول داخل الشركة بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض قدرة مجلس الإدارة على تأدية وظائفه المتعلقة بحوكمة الشركات داخل البيئة الإيرانية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة Roodposhti and Chashmi (2010) في تحديد المتغيرات التابعة وبيان كيفية تطبيق نموذج (جونز) على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .

"The Role of Audit Quality and Corporate Governance In Mitigating Earnings Management for Malaysian IPO Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير كل من جودة عملية المراجعة وآليات حوكمة الشركات على إدارة الدخل في الشركات الماليزية. وقد أشار الباحثان إلى أن الدافع الأساسي وراء إجراء تلك الدراسة هو اشتراط مؤشر كوالالامبور المركب Kuala Lumpur Composite Index توافر مجموعة من المتطلبات في الشركات الراغبة في إدراجها ببورصة ماليزيا،

أحد أهم هذه المتطلبات هو عدم تحقيق الشركة لخسائر لمدة عامين متتاليين قبل إدراجها بالبورصة، وهو ما يولد النزعة لدى هذه الشركات لإدارة أرباحها لكي تفي بتلك المتطلبات.

ولتحقيق ذلك، فقد تم اختبار تأثير كل من حجم مكتب المراجعة (Big4 or Non-Big4)، استقلالية لجنة المراجعة، واستقلالية مجلس الإدارة على إدارة الدخل مقاساً بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، والتي تم تقديرها بالاعتماد على نموذج (Jones) المعدل لعينة من الشركات التي تم إدراجها ببورصة ماليزيا خلال عامي 2007، 2008، كما تم استخدام نموذج الانحدار لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعينة من الشركات الماليزية. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة التي تعد من الأربعة الكبار Big4 لم تخفض من ممارسات إدارة الدخل التي تتم داخل الشركات الماليزية. كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وغير معنوية بين نسبة الأعضاء غير التنفيذيين داخل لجنة المراجعة وإدارة الدخل، وأوصى الباحثان إلى ضرورة متابعة وتطوير مهام وواجبات مكاتب المراجعة والحد من ممارسات وتلاعب إدارة الدخل في الشركات الماليزية. وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة Saleh and Ismail (2010) في صياغة المتغيرات التابعة واستنباط متغيرات تابعة مثل سياسات الخصم والاحتياطات السرية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية .

،(2012)" The Impact of Non Executive Directors Fees·Abbadı & Al-Zyoud Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين كإحدى آليات الحاكمية الرشيدة في قيام إدارات الشركات بالتلاعب بالأرباح عن طريق دراسة عينة مكونة من 19 شركة من الشركات المساهمة في المملكة المتحدة باستخدام الاسلوب الوصفي التحليلي وتم قياس التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بثلاثة مؤشرات: عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تم حضورها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما تم قياس إدارة الأرباح باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية عن طريق نموذج جونز المعدل، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (مقاسًا بمكافأتهم) هو آلية مهمة للحد من ممارسة التلاعب بالأرباح، في حين لم تظهر المؤشرات الأخرى المستخدمة لقياس التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تم حضورها من قبل الأعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون الأعضاء التنفيذيين) علاقة ذات دلالة احصائية مع مقياس إدارة الأرباح المستخدمة (الاستحقات الاختيارية). وأوصى الباحثان بأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومدى التزام أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين هي آليات مهمة من آليات حوكمة الشركات للحد من التلاعب بالأرباح المعلنة.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة (Abadi & Al-Zyoud، 2012) في صياغة الإطار النظري وتطبيق نموذج (جونز) المعدل على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي.

3-2-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

| المجال | الدراسات السابقة | الدراسة الحالية | الاستفادة من الدراسات السابقة |
|---------|--|--|--|
| الهدف | هدفت هذه الدراسات السابقة إلى تحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسة ادارة الدخل التي تتم داخل الشركات المساهمه العامة والجوانب المهنية والعلمية لحوكمة الشركات في عدة دول مثل مصر والأردن وماليزيا وايران وباكستان. | معرفة أثر كفاءة المدقق الخارجي في الكشف عن الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي | استفادت الدراسة الحالية من دراسة أبو سالم (2012) في صياغة الاطار النظري وبيان كيفية تطبيق نموذج (جونز) على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في سوق عمان المالي. استفادت الدراسة الحالية من دراسة الحلو،(2012) في تحديد المتغيرات المستقلة وبناء الإطار النظري للدراسة. |
| البيئة | أجريت الدراسات في مجالات الأعمال في الأردن وفلسطين وفي خارج حدود الوطن العربي. | أجريت الدراسة الحالية في الأردن | استفادة الدراسة الحالية من دراسة زيتون،(2013)، في تحديد بعض المتغيرات التابعة. |
| المجتمع | تكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية. | الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 50 | استفادت الدراسة الحالية من دراسة السرطاوي وآخرون،(2013)، في صياغة الإطار النظري للدراسة وبشكل يوسع مفهوم إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية. استفادت الدراسة الحالية من دراسة Murhadi, W.R,(2009) في تحديد المتغيرات التابعة للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. استفادت الدراسة الحالية من دراسة Roodposhti and Chashmi,(2010) في تحديد المتغيرات التابعة وبيان كيفية تطبيق نموذج (جونز) على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي . استفادت الدراسة الحالية من دراسة Saleh and Ismail,(2010) في صياغة المتغيرات التابعة واستنباط متغيرات تابعة مثل سياسات الخصم والإحتياطات السرية وسياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية . استفادت الدراسة الحالية من دراسة Abbadi & Al-Zyoud,(2012) في صياغة الإطار |

| | | | |
|---|---|--|--------------------|
| النظري وتطبيق نموذج (جونز) المعدل على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. | | | |
| | ثلاثة متغيرات مستقلة وثلاثة متغيرات تابعة | تراوحت المتغيرات المستقلة والتابعة من متغير واحد إلى أكثر من متغير | عدد المتغيرات |
| | سيتم استخدام استبانة للمتغير المستقل وتحليل مالي للمتغير التابع | تنوعت أدوات جمع البيانات حيث تم استخدام الاستبانة فقط، أو تحليل مالي فقط. أو إجراء مقابلات شخصية | أدوات جمع البيانات |

سيقوم الباحث في الفصل الثالث بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ثم شرح الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعها الباحث في بناء أداة الدراسة ووصفها، وشرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها بما يتوافق مع أسئلة وفرضيات الدراسة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

| | | | |
|----|-------|-----|------------------------------|
| 48 | | 1-3 | منهج الدراسة |
| 48 | | 2-3 | مجتمع الدراسة |
| 48 | | 3-3 | عينة الدراسة |
| 50 | | 4-3 | أداة الدراسة |
| 53 | | 5-3 | صدق الأداة وثباتها |
| 54 | | 6-3 | إجراءات الدراسة |
| 54 | | 7-3 | الأساليب الإحصائية المستخدمة |

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء من البحث الطرق والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العملية التي اتبعتها الباحثة في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

1-3 منهجية الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة كما هي في الواقع ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس.

2-3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأردنية الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ، حيث بلغ عددهم (75) شركة حتى تاريخ إجراء هذه الدراسة. واستهدفت الدراسة على توزيع استبانة (لقياس المتغيرات المستقلة) على عينة الدراسة المتمثلة في (50) شركة صناعية مدرجة ووحدة معاينة مؤلفة من: (50) مديراً مالياً، (50) مدققاً داخلياً، (50) مدققاً خارجياً. وسيتم استعراض وتحليل التقارير المالية لعينة الدراسة لخمسة سنوات سابقة (2009-2013) كما هي مدرجة في البورصة لتلك الشركات الصناعية.

3-3 عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من (50) شركة أردنية من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي بنسبة 66% من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد اختار الباحث عينة قصدية من الشركات التي انطبقت عليها الشروط التالية:

- 1- توفر بيانات الشركة خلال فترة إجراء الدراسة.
 - 2- أن تنتهي سنتها المالية في 12\31 من كل سنة .
 - 3- أن لا تكون قد دخلت في عملية اندماج مع شركات أخرى خلال فترة الدراسة.
 - 4- أن تكون قد تم تداول اسمها خلال فترة الدراسة (2009-2013).
 - 5- أن يكون قد تم التدقيق على بيانات الشركة من مدقق خارجي مستقل في كل سنة من السنوات التي شملتها الدراسة.
- وبالتالي تم إجراء الدراسة وتطبيقها على جميع الشركات التي انطبقت عليها الشروط السابقة. وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية المتعلقة بكفاءة المدقق الخارجي على المدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين العاملين في الشركات التي انطبقت عليها شروط الدراسة بواقع (50) مديراً مالياً، و(50) مدققاً داخلياً، و(50) مدققاً خارجياً ، والجدول (1) يبين وصف عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة:

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة (ن=150)

| المتغيرات المستقلة | مستويات المتغير | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|--------------------------|-----------------|---------|--------------------|
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط | 19 | 12.7 |
| | بكالوريوس | 70 | 46.7 |
| | ماجستير | 61 | 40.7 |
| | المجموع | 150 | %100 |
| الوظيفة | مدير مالي | 50 | 25.0 |
| | مدقق خارجي | 50 | 70.0 |
| | مدقق داخلي | 50 | 5.0 |
| | المجموع | 150 | %100 |
| نوع الشهادة الحاصل عليها | CPA | 18 | 12.0 |
| | ACPA | 20 | 13.3 |
| | CMA | 40 | 26.7 |
| | CIA | 28 | 18.7 |
| | JCPA | 44 | 29.3 |
| | المجموع | 150 | %100 |
| المتغيرات المستقلة | مستويات المتغير | التكرار | النسبة المئوية (%) |
| سنوات الخبرة | 5 سنوات فأقل | 59 | 39.3 |
| | 6-10 | 73 | 48.7 |
| | 11 سنة فأكثر | 18 | 12.0 |
| | المجموع | 150 | %100 |

3-4 أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات الخاصة بالدراسة:

أولاً: البيانات المالية المتعلقة بالشركات الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

وقد شملت البيانات اللازمة لإعداد الجزء التطبيقي من الدراسة القوائم المالية للشركات الصناعية الأردنية

المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وقد اشتملت (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات

النقدية). وقد تم الاعتماد على مصادر مختلفة لجمع بيانات الدراسة أهمها:

1-النموذج المستخدم لقياس الاستحقاقات الاختيارية:

لقياس قيمة الاستحقاقات الاختيارية خلال فترة الدراسة تم الاعتماد على نموذج "Jones" المعدل ويتم حسابها وفقا للخطوات الآتية:

1- الاستحقاقات الكلية : تم حساب الاستحقاقات الكلية باستخدام منهج قائمة التدفقات النقدية، لأن استخدام منهج قائمة المركز المالي من المحتمل أن يعطي نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء قياس عند حساب قيمة الاستحقاقات الكلية والصيغة التالية تعبر عن منهج قائمة التدفقات النقدية لحساب المستحقات الكلية

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it} \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

- Tac it: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

- NIit: صافي دخل الشركة (i) خلال الفترة (t).

- CFOit: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

هذه المرحلة يمكن توضيحها في الملحق رقم (1) لكل مؤسسات العينة.

ب. تقدير معالم النموذج

يتم تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب الاستحقاقات الكلية من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدة، وذلك وفقا للنموذج التالي:

$$TAC_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \epsilon_{it} \dots\dots (2)$$

حيث إن :

-TACit: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

-Ait-1_اجمالي اصول للشركة (i) في نهاية الفترة (t-1).

-AREVit: التغير في صافي رصيد العملاء للشركة (i) بين الفترة (t) و (t-1).

-PPEit: اجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

-eit: الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t)

-a1، a2، a3 : معالم نموذج خاص بالشركة (i).

ج- حساب الاستحقاقات غير الاختيارية:

وقد تم تقدير قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية لكل شركة من شركات العينة خلال سنوات الدراسة من (2009-2013) وذلك من معالم النموذج السنوية المقدرة في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAC_{it} / A_{it-1} = \hat{a}_1 (1 / A_{it-1}) + \hat{a}_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \hat{a}_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) \dots$$

حيث إن :

- NDAC it : قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

د- حساب الاستحقاقات الاختيارية: تشتمل الاستحقاقات الكلية على استحقاقات غير اختيارية واستحقاقات اختيارية وبالتالي فإن الاستحقاقات الاختيارية تمثل الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية للشركة خلال فترة معينة كما يلي:

$$DAC_{it} / A_{it-1} = TAC_{it} / A_{it-1} - NDAC_{it} / A_{it-1} \dots$$

ثانيا : أداة الدراسة المتعلقة بجمع البيانات الخاصة بمستوى كفاءة المدقق الخارجي :

بعد اطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها ومنها دراسة (حمزة، 2012)

و دراسة (الحلبي، 2009)

قام بتطوير استبانة خاصة من أجل التعرف إلى أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمن بيانات أولية عن المفحوصين تمثلت في المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، نوع الشهادة الحاصلة عليها، أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من (43) فقرة وزعت على ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي :

المحور الأول: يقيس كفاءة المدقق الخارجي (سرعة الاستجابة).

المحور الثاني: يقيس كفاءة المدقق الخارجي (دقة عمله)

المحور الثالث: يقيس كفاءة المدقق الخارجي (حياديته وموضوعيته)

والملاحق (1) يتضمن الاستبيان الموجه للمدراء الماليين ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين.

وقد تم تصميم الاستبيان على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الايجابي

حسب درجة كفاءة المدقق الخارجي وأعطيت الأوزان كما هو آتي:

موافق جدا: أربع درجات

موافق : ثلاث درجات

لا أوافق : درجتين

لا أوافق بشدة : درجة واحدة

حيث تعبر الدرجة الكبيرة عن ارتفاع في درجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس (215)، وتكون أقل درجة (43).

3-5 صدق وثبات أداة الدراسة :

صدق الأداة: من أجل التحقق من صدق الأداة ومدى ملائمة محاورها وعباراتها لقياس متغيرات الدراسة استخدم الباحث صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق الظاهري وذلك بعرض المقياس على (10) محكمين من ذوي الاختصاص بهدف التحقق من مناسبة الأداة لما أعدت من أجله وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وهو ما يشير إلى أن المقياس يتمتع بصدق مقبول.

ثبات الأداة:

من أجل قياس مدى ثبات الأداة استخدم الباحث معادلة الفا كرونباخ ومعادلة جتمان ومعادلة التجزئة النصفية والجدول (2) يبين ثبات مقياس الأداة:

جدول(2) يبين معاملات ثبات المقياس

| الترتيب | الثبات | عدد العبارات | مقياس الثبات |
|---------|--------|--------------|-------------------------|
| 1 | 0.91 | 43 | معادلة الفا كرونباخ |
| 2 | 0.89 | 43 | معادلة جتمان |
| 3 | 0.85 | 43 | ومعادلة التجزئة النصفية |

يتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات ثبات الأداة كانت عالية حيث بلغ (0.91) حسب معادلة الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وبلغ (0.89) حسب معادلة التجزئة النصفية (Split-Half) وبلغ (0.85) حسب معادلة (Guttman)، وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق النهائي للدراسة.

3-6 إجراءات الدراسة:

تم جمع كافة البيانات المالية والتقارير السنوية للشركات الصناعية لسنوات الدراسة من (2009-2013)، ثم تم إجراء التحليل المالي للبيانات، ومن ثم إدخالها إلى الحاسب الآلي لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام حزمة البيانات الإحصائية المحوسبة (SPSS)، أما بالنسبة لتحليل استبيان الدراسة المتعلق بدرجة كفاءة المدقق الخارجي فقد تم اتباع الخطوات الآتية:

- 1- تأهيل الأداة بصورتها النهائية بعد التأكد من صدقها وثباتها.
- 2- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- 3- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة من المدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

3-7 المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

من أجل معالجة البيانات واختبار الفرضيات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

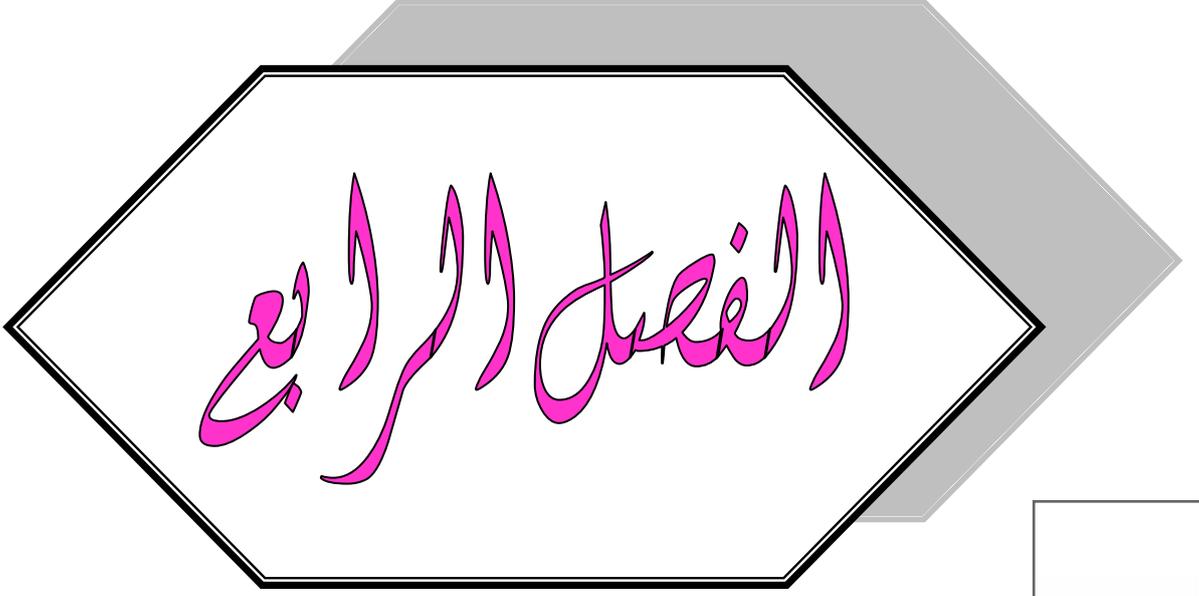
- 1- التحليل المالي للبيانات.
- 1- اختبار بيرسون
- 2- تحليل الانحدار
- 3- المتوسطات الحسابية النسب المئوية .
- 4- اختبار "ت" للعينات المستقلة
- 5- اختبار تحليل التباين الأحادي.

6- معادلة كرونباخ الفا لقياس الثبات

7- التمثيل البياني للمتغيرات المستقلة.

8- اختبار LSD للمقارنات البعدية

9- اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)



الاستنتاجات والتوصيات

- 1-4 نتائج أسئلة الدراسة..... 56
 2-4 مناقشة فرضيات الدراسة..... 60

الفصل الرابع نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

1-4 نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، ومن أجل التأكد من اعتدالية التوزيع لبيانات العينة من أجل تحديد الطرق الإحصائية التي سيتم استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجراف-سمرنوف (1-Sample K-S)).

أولاً : التحليل المالي للبيانات:

اعتمد الباحث في التحليل المالي للشركات الصناعية المشمولة في الدراسة على القوائم المالية الثلاث: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، حيث تعمل هذه البيانات على قياس كل من الأصول التي يمتلكها المشروع والالتزامات المترتبة عليه، والتغير الذي يطرأ عليها من فترة زمنية لأخرى، ومن هذا المنطلق قام الباحث بإجراء التحليل المالي لمتغيرات الدراسة من خلال مكونات البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات عينة الدراسة وذلك تمهيدا لاختبار الفرضيات.

2- استخراج الاستحقاقات الاختيارية DAC :

من أجل الإجابة عن الفرضية الأولى فقد قام الباحث بجمع البيانات اللازمة وتنظيمها وتبويبها وإجراء التحليل الإحصائي المطلوب، وذلك لاستخراج القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية DAC، وهي تمثل الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية، وتنص معادلتها على ما يلي:

$$DAC = |TAC - NDAC|$$

حيث إن :

DAC: الاستحقاقات الاختيارية

TAC : الاستحقاقات الكلية:

NDAC : الاستحقاقات غير الاختيارية

والجدول التالي يمثل ملخص متوسط الاستحقاقات الاختيارية لجميع الشركة الداخلة في الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح ملخص متوسط الاستحقاقات الاختيارية ونسبة الاستحقاقات الاختيارية إلى متوسط الاستحقاقات

الاختيارية لجميع الشركات الداخلة في الدراسة

| رقم | اسم الشركة | الاستحقاقات الكلية TAC | الاستحقاقات غير الاختيارية NDAC | الاستحقاقات الاختيارية DAC | نسبة الاستحقاقات الاختيارية إلى متوسط الاستحقاقات الاختيارية | التصنيف |
|-----|---|---------------------------|------------------------------------|-------------------------------|--|------------|
| 1 | الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية | 0.994271566 | 0.535798295555 | 0.45847327 | 1.151 | ممارسة |
| 2 | الشركة الأردنية لانتاج الأدوية | 0.367951186 | 0.228152776196 | 0.13979841 | 0.351 | غير ممارسة |
| 3 | الحياة للصناعات الدوائية | 1.0301012 | 0.5149041849087508 | 0.51519701495 | 1.290 | ممارسة |
| 4 | دار الدواء للتنمية والاستثمار | 0.754455377 | 0.5023706375903064 | 0.2520847397733 | 0.633 | غير ممارسة |
| 5 | المركز العربي للصناعات الدوائية | 0.642145902 | 0.36506153883848214 | 0.2770843631077 | 0.695 | غير ممارسة |
| 6 | المتكاملة للمشاريع المتعددة | 0.666249353 | 0.37433101204828845 | 0.2919183408589 | 0.733 | غير ممارسة |
| 7 | العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية | 0.502129504 | 0.30608243640949506 | 0.19604706718 | 0.492 | غير ممارسة |
| 8 | الصناعات البتروكيماوية الوسيطة | 1.028958228 | 0.666803358284785 | 0.3621548693881 | 0.909 | غير ممارسة |
| 9 | الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج | 1.299302764 | 0.8149588283670723 | 0.484343935641 | 1.216 | ممارسة |
| 10 | الصناعات الكيماوية الأردنية | 0.428158871 | 0.32509126104344527 | 0.1030676098100 | 0.258 | غير ممارسة |
| 11 | العالمية للصناعات الكيماوية | 0.626264823 | 0.3472156117307 | 0.279049211093 | 0.700 | غير ممارسة |
| 12 | لصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو | 0.677405641 | 0.4615573815941 | 0.2158482598517 | 0.542 | غير ممارسة |
| 13 | الوطنية لصناعة الكلورين | 1.287410248 | 0.6285377485296 | 0.658872499588 | 1.654 | ممارسة |
| 14 | الموارد الصناعية الأردنية | 0.728778778 | 0.44099801293744 | 0.2877807645734 | 0.722 | غير ممارسة |
| 15 | مصانع الورق والكرتون الأردنية | 1.426754385 | 0.7365364621554 | 0.690217923032 | 1.733 | ممارسة |
| 16 | الوطنية للدواجن | 1.181193503 | 0.6324721373678 | 0.548721365961 | 1.377 | ممارسة |
| 17 | المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار | 0.025867158 | 0.021718107349787 | 0.00414905075 | 0.010 | غير ممارسة |
| 18 | دار الغذاء | 0.478674272 | 0.4086907794462 | 0.0699834922726 | 0.175 | غير ممارسة |
| 19 | مصانع الزيوت النباتية الأردنية | 0.821703869 | 0.5616134176473 | 0.260090451505 | 0.653 | غير ممارسة |

| | | | | | | |
|------------|-------|------------------|------------------|-------------|--|----|
| ممارسة | 3.681 | 1.46588829396 | 1.544699561666 | 3.010587856 | الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها | 20 |
| ممارسة | 1.503 | 0.598712497848 | 0.5581288154178 | 1.156841313 | الألبان الأردنية | 21 |
| غير ممارسة | 0.916 | 0.365017121717 | 0.3331137150907 | 0.698130837 | الاستثمارات العامة | 22 |
| غير ممارسة | 0.016 | 0.00644646216393 | 0.3490796153428 | 0.355526078 | العالمية الحديثة للزيوت النباتية | 23 |
| غير ممارسة | 0.371 | 0.1478412728435 | 0.4350473370470 | 0.58288861 | مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر | 24 |
| غير ممارسة | 0.625 | 0.2490227757152 | 0.4051127308141 | 0.654135507 | الإقبال للاستثمار | 25 |
| ممارسة | 1.584 | 0.63099707605 | 0.7547957227474 | 1.385792799 | حديد الأردن | 26 |
| غير ممارسة | 0.668 | 0.26624194150 | 0.4305019184857 | 0.69674386 | الوطنية لصناعات الألمنيوم | 27 |
| ممارسة | 1.689 | 0.67287703318 | 0.6966379121403 | 1.369514945 | الدولية لصناعات السيليكا | 28 |
| ممارسة | 1.271 | 0.50617862343 | 0.5260017110871 | 1.032180335 | شركة الترافرتين | 29 |
| ممارسة | 1.187 | 0.47292473344 | 0.45935052173969 | 0.932275255 | العامة للتعيين | 30 |
| ممارسة | 1.183 | 0.47148628966 | 0.4238896022733 | 0.895375892 | العربية لصناعة الألمنيوم/ارال | 31 |
| غير ممارسة | 0.789 | 0.31447076764 | 1.00471112905 | 1.319181897 | الوطنية لصناعة الصلب | 32 |
| ممارسة | 1.020 | 0.40633457074 | 0.4498274239861 | 0.856161995 | مناجم الفوسفات الأردنية | 33 |
| ممارسة | 2.082 | 0.829316726026 | 0.8263121655614 | 1.655628892 | مصانع الاسمنت الأردنية | 34 |
| ممارسة | 1.733 | 0.6904076478879 | 0.7200501894785 | 1.410457837 | البوتاس العربية | 35 |
| غير ممارسة | 0.548 | 0.2182458083715 | 0.31815152059571 | 0.536397329 | الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية | 36 |
| غير ممارسة | 0.331 | 0.13192284547277 | 0.5625073717086 | 0.694430217 | رم علاء الدين للصناعات الهندسية | 37 |
| غير ممارسة | 0.491 | 0.1956193791035 | 0.3124205363669 | 0.508039915 | العربية لصناعة المواسير المعدنية | 38 |
| ممارسة | 1.490 | 0.5934463589363 | 0.6996472345380 | 1.293093593 | القدس للصناعات الخرسانية | 39 |
| غير ممارسة | 0.172 | 0.06882088415770 | 0.25506693212165 | 0.323887816 | الأردنية لصناعة الأنابيب | 40 |
| ممارسة | 1.610 | 0.641157487645 | 0.6957032760471 | 1.336860764 | الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو | 41 |
| ممارسة | 1.166 | 0.4645508662604 | 0.5472813404507 | 1.011832207 | العربية للصناعات الكهربائية | 42 |
| ممارسة | 1.040 | 0.41448620480545 | 0.4739043908454 | 0.888390596 | الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية | 43 |
| ممارسة | 2.631 | 1.0477383615920 | 1.2081032186399 | 2.25584158 | الزي لصناعة الألبسة الجاهزة | 44 |
| غير ممارسة | 0.020 | 0.07973262308526 | 0.10321530087139 | 0.182947924 | مجموعة العصر للاستثمار | 45 |

| | | | | | | |
|------------|-------|-------------------|-------------------|-------------|------------------------------|--------|
| ممارسة | 1.095 | 0.43622212779512 | 0.5241510293529 | 0.960373157 | اتحاد النساجون العرب | 4 6 |
| غير ممارسة | 0.386 | 0.1539539056113 | 0.34965810521949 | 0.503612011 | الالبسة الأردنية | 4 7 |
| غير ممارسة | 0.051 | 0.020412632274663 | 0.033054953612415 | 0.053467586 | مصانع الأجواخ الاردنية | 4 8 |
| ممارسة | 1.701 | 0.677640251966 | 0.8159235934790 | 1.493563845 | مصانع الخزف الأردنية | 4 9 |
| ممارسة | 1.452 | 0.5783531231747 | 0.7109345389922 | 1.289287662 | شركة أساس للصناعات الخرسانية | 5 0 |

يتضح من نتائج الجدول (3) أن نسبة متوسط الاستحقاقات الاختيارية لجميع الشركات ولجميع سنوات الدراسة بلغت واحداً صحيحاً بانحراف معياري (0.703490)، ويتضح من ذلك أن (24) شركة يزيد متوسطها عن المتوسط الكلي لجميع الشركات مما يعني أن تلك الشركات قد مارست التلاعب من خلال الاستحقاقات الاختيارية لإدارة أرباحها.

وقد كانت أعلى قيمة للاستحقاقات الاختيارية (3.6810) وهي لشركة (الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها) أما أدنى قيمة للاستحقاقات الاختيارية فقد بلغت (0.01041) وهي لشركة المصانع العربية الدولية.

وتعقياً على هذه النتيجة بممارسة عدد من إدارات هذه الشركات للاستحقاقات الاختيارية اعتقاداً منها بتحقيق منافع للمنشأة في الأجل القصير لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاناً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم (Beneis)، (2002)، ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة أهمها ما يلي :-

(Clikeman، 2003:pp69-78)

أ. الإضرار بالكفاءة الاقتصادية للمنشأة مما يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة حيث أن تأجيل الاعتراف بالنفقات أو تأخير إجرائها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة المنشأة في السوق ، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد المنشأة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.

ب. إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية ، حيث أن لجوء هذه الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الانتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة .

4-2 نتائج التحليل الإحصائي والمالي واختبار الفرضيات:

قبل البدء في اختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات ،وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

باستخدام (Multicollinearity) تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) وأختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) بإحتساب معامل الالتواء (Skewness) مع الأخذ بالاعتبار أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1).

والجدول رقم (4) يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول (4) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

| اسم المتغير | VIF | Tolerance | Skewness |
|-------------------------------|-------|-----------|----------|
| ممارسة الاستحقاقات الاختيارية | 1.074 | 0.932 | -0.374 |
| سياسات الخصم | 1.108 | 0.903 | 0.496- |
| سياسة الحيفة والحذر | 1.129 | 0.886 | 0.547- |
| سياسة توزيع الارباح | 1.035 | 0.966 | -0.662 |
| الدرجة الكلية لكفاءة المدقق | | | 0.733- |

نلاحظ من الجدول السابق أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات تقل عن

10 وتتراوح بين (1.035 - 1.129)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت

بين (-8860. - 9660.)، وهي اعلى من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين

المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بإحتساب

معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1).

أما فيما يتعلق باختبار ثبات صلاحية النموذج باختبار فرضيات الدراسة فقد تم إجراء تحليل

التباين للانحدار .

جدول (5) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variances) للتأكد من صلاحية النموذج

لاختبار فرضيات الدراسة

| مدى صلاحية النموذج | معامل الارتباط (R) | معامل التحديد R ² | مستوى دلالة F | قيمة F المحسوبة | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق |
|-----------------------------|--------------------|------------------------------|---------------|-----------------|-------------------------------|
| | | | | | المتغيرات المستقلة |
| صالح لاختبار الفرضية الأولى | 3520. | 1240. | 0.000 | 6.771 | ممارسة الاستحقاقات الاختيارية |

| | | | | | |
|---------------------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------------|
| سياسات الخصم | 9.402 | 0.000 | 1640. | 4050. | صالح لاختبار الفرضية الفرعية الأولى |
| سياسة الحيلة والحذر | 8.492 | 0.000 | 1500. | 3880. | صالح لاختبار الفرضية الفرعية الثانية |
| سياسة توزيع الارباح | 6.360 | 0.000 | 1170. | 3420. | صالح لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة |

*ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

يتبين من المعطيات الإحصائية في الجدول رقم(5) ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، استناداً إلى ارتفاع قيم(F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(0.01 \geq \alpha)$ ودرجات حرية (49.1). ويتضح من هذا النموذج أن (ممارسة الاستحقاقات الاختيارية) يفسر (12.4%) من التباين في المتغير التابع، وسياسات الخصم يفسر (16.4%) من التباين في المتغير التابع ، وسياسة الحيلة والحذر تفسر ما مقداره (15%) من التباين في المتغير التابع، و سياسة توزيع الارباح تفسر ما نسبته (11.7%) من التباين في المتغير التابع، مما يدل على أن هناك أثراً هاماً للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وبناء على ثبات صلاحية النموذج يمكن اختبار فرضيات الدراسة باستخدام

تحليل الانحدار البسيط Simple Regression Analysis .

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لكفاءة المدقق الخارجي على كشف

الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (Binary Logit) من أجل تقدير العلاقات بين

المتغيرات والجدول رقم (6) يبين ذلك:

جدول (6) نتائج اختبار (Binary Logit) لفحص أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات

الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

| Exp(B) | Sig. | df | Wald | S.E. | B | Variable |
|---------------------------------------|--------|----|--------|----------|---------|--------------|
| 0.**00 | 0.998 | 1 | 2.004 | 8832.749 | -21.154 | كفاءة المدقق |
| 9.194E36 | 0.9980 | 1 | 0.0543 | 35330.99 | 85.112 | Constant |
| a. Variable(s) entered on step 1: k2. | | | | | | |

**دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة الميل كانت سالبة (-21.154) مما يعني وجود أثر بين درجة كفاءة المدقق الخارجي وبين الاستحقاقات الاختيارية، بمعنى أن درجة كفاءة المدقق الخارجي يؤدي إلى خفض درجة ممارسة الاستحقاقات الاختيارية، وهذا ما يفسره أن عدد الشركات التي مارست الاستحقاقات الاختيارية كان أقل من عدد الشركات التي لم تمارس الاستحقاقات الاختيارية، ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى دور الكفاءة المهنية لدى المدقق الخارجي في تدقيق القوائم المالية وإعطاء أهمية كبيرة لمواقع الغش وكشفها والتعامل معها واكتشاف الأخطاء والتلاعب بالسياسات المحاسبية، كل هذه عوامل ترفع من جودة عملية التدقيق مما يسمح بالتقليل والحد من ممارسة الاستحقاقات الاختيارية. من جهة أخرى اوضحت النتائج أن مستوى الدلالة المحسوب من العينة قد بلغ (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد لهذه الدراسة (0.05) وبالتالي رفض الفرضية الصفرية التي تنص بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

وبالتالي الأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة

المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

الفرضية الفرعية الأولى H_01-1 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكفاءة

المدقق الخارجي على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان

المالي.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)،

والجدول (7) يبين ذلك.

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل

(كفاءة المدقق الخارجي) في كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية.

| المتغير المستقل | المتغير التابع | B | معامل التحديد R^2 | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|----------------------|------------------|--------|---------------------|--------|-----------------|---------------|
| كفاءة المدقق الخارجي | كشف سياسات الخصم | -1.195 | 0.164 | -0.405 | -3.066 * | 0.000 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (7) إلى أنّ هناك أثر للمتغير المستقل (كفاءة

المدقق الخارجي)، في المتغير التابع (كشف سياسات الخصم)، بدلالة معاملات (Beta) وبدلالة قيم (T)

المحسوبة (3.06) وهي أكبر من قيمها الجدولية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ودرجات

حرية (1.49)، وأن المتغير المستقل في هذا النموذج يفسّر ما مقداره (16.4%) من التباين في المتغير

التابع،

مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

يفسر الباحث هذه النتيجة بان كفاءة المدقق تعني قدرته على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضيعها وأسبابها ويقوم بمعالجتها مع المعنيين بالشركة، واستخدام دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الخارجي كدليل للعمل، وهذا بدوره يحد من ممارسة الشركات لسياسات الخصم، ويقلل من لجوء الشركات بتشجيع عملائها على الدفع المبكر لقيمة المبيعات الآجلة وذلك بإجراء تخفيض في قيمة المبلغ المستحق على المشتري، ويحد كذلك من قيام إدارة الشركات الصناعية بمنح خصومات تجارية لعملائها لترويج بضائعها تتمثل في تخفيضات عن الأسعار المدرجة بقوائم الأسعار.

الفرضية الفرعية الثانية 2-Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=050$) لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي .

ومن أجل فحص الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis)، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل

(كفاءة المدقق الخارجي) في كشف سياسات الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية

| المتغير المستقل | المتغير التابع | B | معامل التحديد R ² | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|----------------------|-------------------|--------|------------------------------|--------|-----------------|---------------|
| كفاءة المدقق الخارجي | كشف الحيطة والحذر | -5.488 | 0.150 | -0.388 | -2.914 * | 0.000 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (7) إلى أنّ هناك أثر للمتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي)، في المتغير التابع (كشف سياسات الحيطة والحذر)، بدلالة معاملات (Beta) وبدلالة قيم (T) المحسوبة (2.91) وهي أكبر من قيمها الجدولية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، ودرجات حرية (1.49)، وأن المتغير المستقل في هذا النموذج يفسّر ما مقداره (15%) من التباين في المتغير التابع، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

وهذا يعني من وجهة نظر الباحث بأنه وكلما ازدادت درجة كفاءة المدقق الخارجي كلما قل استخدام الشركات لسياسات الحيطة والحذر وتكوين احتياطات سرية في القوائم المالية للشركات الصناعية.

الفرضية الفرعية الثالثة Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=050.)$ لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي .

جدول رقم (8): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي) في كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية

| المتغير المستقل | المتغير التابع | B | معامل التحديد R ² | Beta | قيمة T المحسوبة | مستوى دلالة T |
|----------------------|---------------------------|--------|------------------------------|--------|-----------------|---------------|
| كفاءة المدقق الخارجي | كشف سياسة توزيعات الأرباح | -3.211 | 0.117 | -0.342 | -2.522 * | 0.000 |

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (8) إلى أنّ هناك أثر للمتغير المستقل (كفاءة المدقق الخارجي)، في المتغير التابع (كشف سياسات الخصم)، بدلالة معاملات (Beta) وبدلالة قيم (T) المحسوبة (2.52) وهي أكبر من قيمها الجدولية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، ودرجات حرية (1.49)، وأن المتغير المستقل في هذا النموذج يفسّر ما مقداره (11.7%) من التباين في المتغير التابع، مما يقتضي رفض الفرضية العدمية، وقبول البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

وهذا يعني كلما ازدادت درجة كفاءة المدقق الخارجي كلما قل استخدام الشركات لسياسات توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأساسي:

ما درجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي ؟

ومن أجل التأكد من عدالة التوزيع لبيانات العينة لتحديد الطرق الإحصائية التي سيتم استخدامها، فقد استخدم اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S)) لهذا الغرض.

ويوضح الجدول (9) نتائج اختبار كولمجروف- سمرنوف وهو إجراء ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

حيث يتبين أن قيمة مستوى المعنوية لكل من مقاييس الدراسة اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (9) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample K-S)

| مستوى المعنوية | قيمة الاختبار Z | اختبار التوزيع الطبيعي |
|----------------|-----------------|--|
| 0.061 | 1.963 | كفاءة المدقق الخارجي (سرعة الاستجابة) |
| 0.179 | 1.963 | كفاءة المدقق الخارجي (دقة عمله) |
| 0.084 | 1.099 | كفاءة المدقق الخارجي (حياديته وموضوعيته) |
| 0.093 | 2.201 | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي |

للإجابة عن سؤال الدراسة استخرجت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة كفاءة المدقق الخارجي، لاستجابات المبحوثين، والجدول (10، 11، 12) يبين ذلك، بينما يبين الجدول (13) ترتيب الأبعاد تبعاً لدرجة كفاءة المدقق الخارجي، وقد اعتمدت الدراسة على الأدب السابق والدراسات ذات الصلة لتحديد خمسة مستويات لتقدير درجة كفاءة المدقق الخارجي على النحو الآتي:

- المستوى الأول: فئة درجة كفاءة المدقق الخارجي مرتفعة جداً، وتتمثل في الحاصلين على متوسط حسابي

أكثر من 4.2

- المستوى الثاني : فئة درجة كفاءة المدقق الخارجي مرتفعة وتقع بين المتوسط الحسابي (أكثر من 3.4
(4.2).

- المستوى الثالث : فئة درجة كفاءة المدقق الخارجي متوسطة وتقع بين المتوسط الحسابي (أكثر من
(3.4-2.6).

- المستوى الرابع : فئة درجة كفاءة المدقق الخارجي منخفضة وتقع بين المتوسط الحسابي (أكثر من
(2.6-1.8).

- المستوى الخامس : فئة درجة كفاءة المدقق الخارجي منخفضة جدا وتتمثل في الحاصلين على متوسط
حسابي 1.8 فأقل.

1- مجال سرعة الاستجابة:

جدول (10) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف
الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعا لمجال سرعة الاستجابة مرتبة تنازليا حسب درجة الكفاءة

| تسلسل | الفقرة | توسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الكفاءة |
|-------|--|--------------|-------------------|--------------|
| 1 | يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الخارجي كدليل للعمل. | 4.7875 | 0.99427 | مرتفعة جدا |
| 2 | يقوم المدقق الخارجي بتوزيع الاعمال على المساعدين حسب كفاءتهم المهنية | 4.6125 | 0.36795 | مرتفعة جدا |
| 3 | يقوم المدقق الخارجي بالتمثيل الصادق للمعلومات والظواهر التي يتضمنها التقرير السنوي . | 4.2625 | 1.0301 | مرتفعة جدا |

| | | | | |
|------------|-----------|--------|---|----|
| مرتفعة جدا | 0.75445 | 4.2125 | يقوم المدقق الخارجي بفحص ومراجعة المصروفات الكبيرة وغير العادية في الوقت المناسب | 4 |
| مرتفعة | 0.64214 | 4.1625 | يقوم المدقق الخارجي بتطبيق إجراءات تدقيق مفصلة لقيود التسويات المحاسبية التي تتم في المنشأة قبيل نهاية الفترة المالية | 5 |
| مرتفعة | 0.66624 | 4.1500 | يلتزم المدقق الخارجي بالمعايير المهنية التي يضعها مكتب التدقيق في تدقيق عملية المراجعة ومرحلة التقرير | 6 |
| مرتفعة | 0.50212 | 4.1000 | يتوفر لدى المدقق الخارجي المؤهل العلمي المناسب للقيام بأعمال التدقيق. | 7 |
| مرتفعة | 1.02895 | 4.0875 | يعمل المدقق الخارجي على تطوير اداءة المهني باستمرار والالتحاق بالدورات المتخصصة | 8 |
| مرتفعة | 1.29930 | 4.0750 | يلتزم المدقق الخارجي بتطبيق معايير التدقيق الدولية والمحلية | 9 |
| مرتفعة | 0.42815 | 4.0625 | يقوم المدقق الخارجي بتوصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وتوضيح أية استفسارات | 10 |
| مرتفعة | 0.62626 | 3.9625 | تتمتع المعلومات المقدمة من المدقق الخارجي بالشمولية والفاعلية والكفاءة. | 11 |
| مرتفعة | 0.67740 | 3.8875 | يقوم المدقق الخارجي بتوفيرالتغذية الراجعة التي تسهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار . | 12 |
| مرتفعة | 1.28741 | 3.8250 | تتمتع المعلومات المقدمة من المدقق الخارجي بخاصية التوقيت المناسب . | 13 |
| مرتفعة | 0.72877 | 3.7375 | تتمتع المعلومات المقدمة من المدقق الخارجي بالصدق والأمانة | 14 |
| مرتفعة | 0.6155382 | 4.1375 | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعا لمجال سرعة الاستجابة | |

ينضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة فيما

يخص المحور الأول كانت أكبر من المتوسط الفرضي ($Test\ Valu=3$) وتراوح ما بين (3.7-4.7)،

حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي على هذه الفقرات ما بين (4.7- 3.7) ،حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للبند رقم (1) الذي يشير إلى " يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الخارجي كدليل للعمل " . بمتوسط قدرة (4.7) وهو مرتفع جدا حسب المعيار الذي استخدمه الباحث ، في حين بلغ أدنى متوسط حسابي للبند رقم (14) بمتوسط حسابي قدره (3.7) والذي يشير إلى " تمتع المعلومات المقدمة من المدقق الخارجي بالصدق والأمانة"، وكانت الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعا لمجال سرعة الاستجابة على جميع فقرات المجال بدرجة مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين (4.13).

وتشير هذه النتائج أن مستوى كفاءة مدققي الحسابات الخارجيين يتمتعون بدرجة مرتفعة من التأهيل العملي والكفاية المهنية وسرعة الاستجابة عند أداء مهمة التدقيق.

2- مجال دقة عمله:

جدول(11) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعا لمجال دقة عمله مرتبة تنازليا حسب درجة الكفاءة.

| المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الكفاءة | الفقرة | التسلسل |
|-----------------|-------------------|--------------|--|---------|
| 4.8750 | 0.99427 | مرتفعة جدا | المعلومات الواردة في القوائم المالية للمدقق الخارجي تلبي احتياجات مستخدميها | 1 |
| 4.4750 | 0.36795 | مرتفعة جدا | يتبع المدقق الخارجي المبادئ المحاسبية الموضوعية في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي | 2 |
| 4.3250 | 1.03010 | مرتفعة جدا | يقوم المدقق الخارجي بتقديم معلومات تتعلق بالمديرين التنفيذيين تتصف بالدقة والموضوعية | 3 |
| 4.3250 | 0.75445 | مرتفعة جدا | يتبع المدقق الخارجي أساليب حديثة في فحص الحسابات وتوثيقها بحيث يستطيع متخذ القرار فهم جميع الأرقام وتفصيلها في القوائم المالية | 4 |

| | | | | |
|------------|---------|--------|---|----|
| مرتفعة جدا | 0.64214 | 4.3250 | لدى المدقق الخارجي خبرة عملية في تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها في عمليات التدقيق | 5 |
| مرتفعة جدا | 0.66624 | 4.2625 | يقوم المدقق الخارجي بتقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز | 6 |
| مرتفعة جدا | 0.50212 | 4.2375 | يقوم المدقق الخارجي بمعالجة عمليات التدقيق بالسرعة والدقة الممكنة | 7 |
| مرتفعة جدا | 1.02895 | 4.2375 | يعمل المدقق الخارجي على التقليل من خطر وجود أخطاء في القوائم المالية للعميل | 8 |
| مرتفعة | 1.29930 | 4.1375 | يستخدم المدقق الخارجي البرامج المحوسبة المتوافقة مع أهداف الأنظمة المحاسبية | 9 |
| مرتفعة | 0.42815 | 4.1250 | يقوم المدقق الخارجي بتقديم معلومات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة إذا دعت الحاجة لذلك | 10 |
| مرتفعة | 0.62626 | 4.1000 | يستخدم المدقق الخارجي الإجراءات المناسبة في متابعة الرقابة الداخلية وفحصها | 11 |
| مرتفعة | 0.67740 | 4.0375 | يقوم المدقق الخارجي بتقديم المعلومات الهامة في الوقت المناسب ودون تأخير | 12 |
| مرتفعة | 1.28741 | 3.8125 | لدى المدقق الخارجي القدرة على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضيعها وأسبابها ويقوم بمعالجتها مع المعنيين بالشركة | 13 |
| مرتفعة | 0.72877 | 3.6625 | يقوم المدقق الخارجي بالثبوت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لأصحاب الشركة | 14 |
| مرتفعة جدا | 0.45365 | 4.2098 | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعا لمجال دقة عمله | |

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة فيما يخص المحور الثاني (دقة العمل) كانت أكبر من المتوسط الفرضي ($Test\ Valu=3$) وتراوح ما بين (4.8-3.6)، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي على فقرات هذا المحور ما بين (4.8-3.6)، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للبند رقم (1) الذي يشير إلى "المعلومات الواردة في القوائم المالية للمدقق الخارجي تلبى احتياجات مستخدميها". بمتوسط قدرة (4.8) وهو مرتفع جدا حسب المعيار الذي استخدمه الباحث،

في حين بلغ أدنى متوسط حسابي للبند رقم (14) بمتوسط حسابي قدره (3.6) والذي يشير إلى " قيام المدقق الخارجي بالتثبت من المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لأصحاب الشركة "، وكانت الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعا لمجال دقة عمله على جميع فقرات المجال بدرجة مرتفعة جدا حيث بلغت قيمة متوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين (4.2).

وتشير هذه النتائج إلى قدرة المدقق الخارجي على اتباع خطوات التدقيق وفقاً لإجراءات المعاينة وتقدير المخاطر التي تواجه استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. واستخدامه لأساليب حديثة في فحص الحسابات وتوثيقها بحيث يستطيع متخذ القرار فهم جميع الأرقام وتفصيلها في القوائم المالية.

3- مجال حياديته وموضوعيته:

جدول (12) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري ودرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية تبعا لمجال حياديته وموضوعيته مرتبة تنازليا حسب درجة الكفاءة .

| الترتيب | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الكفاءة |
|---------|--|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | يتمتع المدقق بقدرة على نيل ثقة العميل وحفظ أسرار | 4.8375 | 0.994271 | مرتفعة جدا |
| 2 | يتمتع المدقق الخارجي باستقلال تفكيره وحياديته | 4.7375 | 0.367951 | مرتفعة جدا |
| 3 | يغلب المدقق الخارجي مصلحة الشركة على مصالحه الفردية | 4.1625 | 1.030101 | مرتفعة |
| 4 | يعمل المدقق الخارجي على مقاومة التأثيرات الجانبية عند قيامه بتنفيذ أعمال التدقيق | 4.1250 | 0.754455 | مرتفعة |
| 5 | يقوم المدقق بإجراء مقابلات مع الموظفين ممن هم في مواقع يحتمل نشوء فيها تحريفات أو أخطاء جوهرية | 4.0875 | 0.642145 | مرتفعة |
| 6 | يعمل المدقق بأمانة وموضوعية واستقامة | 4.0750 | 0.666249 | مرتفعة |
| 7 | يتمتع المدقق بالنزاهة والشفافية | 4.0375 | 0.502129 | مرتفعة |

| | | | | |
|--------|----------|--------|---|----|
| مرتفعة | 1.028958 | 4.0375 | يتجنب المدقق الخارجي العلاقات التي قد تفقده الموضوعية وتعرضه لسيطرة أطراف أخرى | 8 |
| مرتفعة | 1.299302 | 4.0375 | يقوم المدقق بتأدية أعماله بشفافية بعيدا عن علاقات شخصية مع أصحاب المصالح. | 9 |
| مرتفعة | 0.428158 | 4.0125 | سلوك المدقق في تحديد أتعابه لا يؤثر على استقلاله | 10 |
| مرتفعة | 0.626264 | 3.9625 | يقدم المدقق الخارجي المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة | 11 |
| مرتفعة | 0.677405 | 3.9125 | لدى المدقق الخارجي القدرة على التحرر من المؤثرات غير المهنية في أداء عمله | 12 |
| مرتفعة | 1.287410 | 3.9125 | يقدم المدقق الخارجي المعلومات لأصحاب المصالح في الشركة بما يضمن استمرارها وعدم تصفيتيها | 13 |
| مرتفعة | 0.728778 | 3.7875 | يراعي المدقق كرامة المهنة ولا يقوم بأي أعمال تسيء لسمعة مهنة التدقيق | 14 |
| مرتفعة | 1.426754 | 3.6875 | يحرص المدقق على عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة للجهات غير المصرح لها | 15 |
| مرتفعة | 0.49046 | 4.0941 | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعا لمجال حياديته وموضوعيته | |

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين أفراد عينة الدراسة فيما

يخص المحور الثاني (الحيادية والموضوعية) كانت أكبر من المتوسط الفرضي (Test Valu=3)

وتراوح ما بين (3.6-4.8) ، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي على فقرات هذا المحور ما

بين(3.6 -4.8) ، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للبند رقم (1) الذي يشير إلى " يتمتع المدقق بقدرة على

نيل ثقة العميل وحفظ أسراره " . بمتوسط قدرة (4.8) وهو مرتفع جدا حسب المعيار الذي استخدمه الباحث،

في حين بلغ أدنى متوسط حسابي للبند رقم (15) بمتوسط حسابي قدره (3.6) والذي يشير إلى " يحرص

المدقق على عدم الإفصاح عن المعلومات الهامة للجهات غير المصرح لها " ، وكانت الدرجة الكلية لكفاءة

المدقق الخارجي تبعا لمجال الحيادية والموضوعية " على جميع فقرات المجال بدرجة مرتفعة جدا حيث

بلغت قيمة متوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين (4.09).

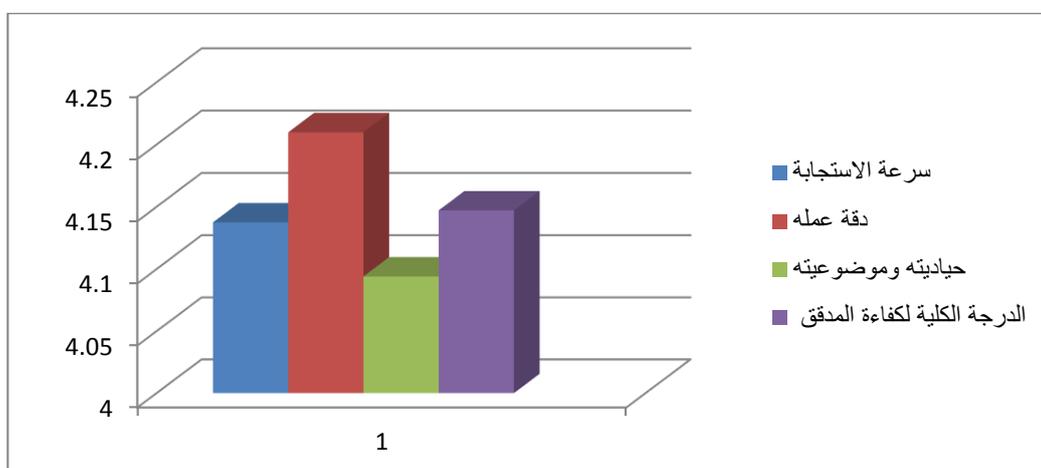
وتشير هذه النتائج إلى أهمية حيادية وموضوعية المدقق الخارجي في العملية المحاسبية ، فهي تعتبر الركيزة الأساسية للثقة التي يضيفها تقريره على القوائم المالية للمنشأة ، وهذا ما أكده الإطار النظري للدراسة حيث إن حياد وموضوعية المدقق الخارجي يعتمد على استقلاله الفكري في جميع ما يتعلق بعملية التدقيق وخاصة عند تقييمه للأدلة والقرائن الناتجة من اختبارات التدقيق وعند الوصول إلى رأيه في القوائم المالية. كما أنه من المهم أيضا أن يتجنب المدقق الخارجي العلاقات المالية والإدارية والاجتماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى شك الآخرين في حياديته وموضوعيته نظرا لعدم توفر الفرصة لدى المدقق لإزالة شك من يعتمدون على تقريره.

وتأخذ حياد وموضوعية واستقلال المدقق الخارجي درجة كبيرة من الأهمية في الأردن نظرا للتغيرات الاجتماعية السريعة وللتطور المستمر في الاتجاهات العامة إلى الاستثمارات المالية، ومن ثم احتياجهم إلى قوائم مالية تتميز بدرجة عالية من الثقة في محتوياتها كإحدى مصادر المعلومات لتقييم بدائل الاستثمار المتاحة لهم واتخاذ القرارات. ومن ثم قد يؤدي الشك في حياد وموضوعية واستقلال المراجع الخارجي إلى فقد الثقة في تقريره وبالتالي في القوائم المالية موضوع التدقيق.

5-ترتيب الأبعاد والدرجة الكلية حسب درجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

جدول (13) ترتيب المحاور والدرجة الكلية حسب أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

| الترتيب | الأبعاد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الكفاءة |
|---------|-----------------------------|-----------------|-------------------|--------------|
| 1 | سرعة الاستجابة | 4.1375 | 61550. | مرتفعة |
| 2 | دقة عمله | 4.2098 | 0.4536 | مرتفعة جدا |
| 3 | حياديته وموضوعيته | 4.0941 | 0.4904 | مرتفعة |
| | الدرجة الكلية لكفاءة المدقق | 4.1471 | 0.4225 | مرتفعة |



شكل (2) يوضح ترتيب الأبعاد والدرجة الكلية حسب مستوى أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات

الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من خلال الجدول (13) ما يلي:

1- أن الدرجة الكلية لأثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية

المدرجة في سوق عمان المالي كانت مرتفعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي الكلية لمتوسط استجابات

المفحوصين على جميع الفقرات لجميع الأبعاد (4.14).

2- أن ترتيب الأبعاد تبعاً لمستوى الأثر جاءت على النحو التالي:

المرتبة الأولى: دقة عمله

المرتبة الثانية: سرعة الاستجابة

المرتبة الثالثة: حياديته وموضوعيته

ويعتبر الباحث بأن هذه النتيجة منطقية حيث إن دقة عمل المدقق تعتبر من الركائز الرئيسية لعملية التدقيق فهي تعكس قدرته على إتباع خطوات التدقيق ونطاق التدقيق وفقاً لإجراءات المعاينة وتقدير المخاطر التي تواجه استمرارية الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. كما أن سرعة الاستجابة لها دور كبير في منع ممارسات وتلاعبات وتجاوزات إدارات الشركات الصناعية من خلال تقريره السنوي عن الشركة تحت التدقيق وهي تعكس كذلك مهارة المدقق وخبرته العملية وقدرته على اتخاذ القرار المناسب بالسرعة الممكنة والوقت المناسب.

الفرضية الرئيسية الثانية Ho2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لأثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي تعزى إلى العوامل المعدلة (المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة، نوع الشهادة) .

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة كفاءة المدقق الخارجي تعزى تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

من أجل اختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة التحفيز تبعاً لمتغير المؤهل العلمي والجدول (14) و (15) تبين ذلك:

جدول (14) المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تعزى تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

| ماجستير | بكالوريوس | دبلوم متوسط | المؤهل العلمي |
|---------|-----------|-------------|-------------------|
| توسط | توسط | توسط | |
| 4.0457 | 4.1041 | 4.0865 | سرعة الاستجابة |
| 4.2908 | 4.0972 | 4.1015 | دقة عمله |
| 4.1038 | 4.1152 | 3.8456 | حياديته وموضوعيته |
| 4.0822 | 4.1700 | 4.0112 | الدرجة الكلية |

يتضح من خلال الجدول (14) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (15) يوضح ذلك:

جدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| مستوى الدلالة | "ف" المحسوبة | متوسط الانحراف | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين | المؤهل العلمي |
|---------------|--------------|----------------|--------------|----------------|----------------|----------------|
| 0.741 | 0.300 | 0.994 | 2 | 0.113 | بين المجموعات | سرعة الاستجابة |
| | | 0.367 | 147 | 27.595 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 27.708 | المجموع | |
| *0.030 | 3.353 | 0.454 | 2 | 1.385 | بين المجموعات | دقة عمله |
| | | 0.358 | 147 | 28.333 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 29.719 | المجموع | |

| | | | | | | |
|-------|-------|-------|-----|--------|--|-------------------|
| 0.082 | 2.550 | 0.961 | 2 | 1.163 | بين المجموعات داخل المجموعات المجموع | حياديته وموضوعيته |
| | | 0.367 | 147 | 33.533 | | |
| | | | 149 | 34.697 | | |
| 0.209 | 1.583 | 0.241 | 2 | 0.482 | بين المجموعات داخل المجموعات المجموع | الدرجة الكلية |
| | | 0.152 | 147 | 22.394 | | |
| | | | 149 | 22.876 | | |

• دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($05, \alpha \leq 0$)

يتضح من الجدول (15) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على المحاور (سرعة الاستجابة، الحيادية والموضوعية)، وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي على التوالي (0.74 ، 0.82، 0.20)، وهذه القيم أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($0.05 \leq \alpha$)، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذه المحاور وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي. أما بالنسبة لمحور دقة العمل، فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على هذا البعد (0.03)، وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($05 > \alpha 0$)، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المحور، بمعنى وجود فروق جوهرية في متوسطات دقة عمل المدقق الخارجي بحسب متغير المؤهل العلمي.

ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق في محور دقة العمل، أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار أقل فرق دال (LSD) للمقارنات البعدية، والجدول (16) يبين ذلك:

الجدول (16) : نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق على محور دقة العمل لدى المدقق الخارجي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| المحور | (أ) الكلية | (ب) الكلية | (أ-ب) | مستوى الدلالة |
|-----------|-------------|------------|----------|---------------|
| دقة العمل | دبلوم متوسط | بكالوريوس | -0.18931 | 0.098 |
| | | ماجستير | 0.00431 | 0.970 |

| | | | |
|---|-----------|-------------|-----------|
| 0.098 | 0.18931 | دبلوم متوسط | بكالوريوس |
| *0.013 | -*0.19363 | ماجستير | |
| 0.970 | -0.00431 | دبلوم متوسط | ماجستير |
| *0.013 | *0.19363 | بكالوريوس | |
| * The mean difference is significant at the 0.05 level. | | | |

يتضح من نتائج الجدول (16) وجود فروق في محور دقة العمل بين بكالوريوس وماجستير لصالح ماجستير. وهذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحث كون مدققي الحسابات من حملة درجة الماجستير لديهم خبرة ومهارة ويمارسون عملهم بتدقيق الحسابات بدقة أكبر من حملة درجة البكالوريوس.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعا لمتغير نوع الوظيفة .

من أجل اختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة الرضى تبعا لمتغير نوع الوظيفة والجدول (17) و (18) تبين ذلك:

جدول (17) المتوسطات الحسابية لدرجة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية في

القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي تعزى تبعا لمتغير نوع الوظيفة.

| | | | |
|------------|------------|-----------|----------------|
| مدقق داخلي | مدقق خارجي | مدير مالي | نوع الوظيفة |
| المتوسط | المتوسط | المتوسط | المحاور |
| 4.1243 | 4.0029 | 4.1071 | سرعة الاستجابة |

| | | | |
|--------|--------|--------|-------------------|
| 4.2857 | 4.1243 | 4.1543 | دقة عمله |
| 4.1960 | 3.9560 | 4.0773 | حياديته وموضوعيته |
| 4.2020 | 4.0277 | 4.1129 | الدرجة الكلية |

يتضح من خلال الجدول (17) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (18) يوضح ذلك:

جدول (18) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعا لمتغير نوع الوظيفة

| مستوى الدلالة | "ف" المحسوبة | متوسط الانحراف | درجات الحرية | مجموع المربعات | مصدر التباين | نوع الوظيفة |
|---------------|--------------|----------------|--------------|----------------|----------------|-------------------|
| 0.315 | 1.164 | 0.216 | 2 | 0.432 | بين المجموعات | سرعة الاستجابة |
| | | 0.186 | 147 | 27.276 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 27.708 | المجموع | |
| 0.158 | 1.870 | 0.369 | 2 | 0.737 | بين المجموعات | دقة عمله |
| | | 0.197 | 147 | 28.981 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 29.719 | المجموع | |
| 0.074 | 2.183 | 0.720 | 2 | 1.440 | بين المجموعات | حياديته وموضوعيته |
| | | 0.226 | 147 | 33.257 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 34.697 | المجموع | |
| 0.084 | 2.524 | 0.380 | 2 | 0.760 | بين المجموعات | الدرجة الكلية |
| | | 0.150 | 147 | 22.117 | داخل المجموعات | |
| | | | 149 | 22.876 | المجموع | |

• دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($05, \alpha \leq 0$)

يتضح من الجدول (18) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على محاور الدراسة وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الوظيفة على التوالي (0.07، 0.31، 0.08، 0.15)، وهذه القيم أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذه المحاور وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة .

من أجل اختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة التحفيز تبعاً لمتغير نوع الشهادة والجدول (19) و (20) تبين ذلك:

جدول (19) المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة .

| أخرى | Cia | cma | acpa | cpa | نوع الشهادة المحاور |
|---------|---------|---------|---------|---------|------------------------|
| المتوسط | المتوسط | المتوسط | المتوسط | المتوسط | |
| 3.9708 | 4.0918 | 4.0857 | 3.9214 | 4.4762 | سرعة الاستجابة |
| 3.8847 | 4.1684 | 4.3357 | 4.1786 | 4.6429 | دقة عمله |
| 3.8848 | 4.1286 | 4.1083 | 3.9767 | 4.5037 | حياديته وموضوعيته |
| 3.9135 | 4.1296 | 4.1766 | 4.0256 | 4.5409 | الدرجة الكلية |

يتضح من خلال الجدول (19) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية ، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (20) يوضح ذلك:

جدول (20) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة

| المستوى التعليمي للزوجة | مصدر التباين | جموع المربعات | درجات الحرية | متوسط الانحراف | "ف" المحسوبة | مستوى الدلالة |
|-------------------------|----------------|---------------|--------------|----------------|--------------|---------------|
| سرعة الاستجابة | بين المجموعات | 3.858 | 4 | 0.964 | 5.864 | **0.00 |
| | داخل المجموعات | 23.850 | 145 | 0.164 | | |
| | المجموع | 27.708 | 149 | | | |
| دقة عمله | بين المجموعات | 8.656 | 4 | 2.164 | 14.898 | **0.00 |
| | داخل المجموعات | 21.063 | 145 | 0.145 | | |
| | المجموع | 29.719 | 149 | | | |
| حياديته وموضوعيته | بين المجموعات | 5.217 | 4 | 1.304 | 1.415 | 0.21 |
| | داخل المجموعات | 29.480 | 145 | 0.203 | | |
| | المجموع | 34.697 | 149 | | | |
| الدرجة الكلية | بين المجموعات | 5.370 | 4 | 1.343 | 2.120 | 0.07 |
| | داخل المجموعات | 17.506 | 145 | 0.121 | | |
| | المجموع | 22.876 | 149 | | | |

• دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($05, \alpha \leq 0$)

يتضح من الجدول (20) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على محور (الحيادية والموضوعية)، وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة على التوالي (0.07، 0.21)، وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($0.05 \leq \alpha$)، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية على هذه المحاور وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي . أما بالنسبة لمحاور سرعة الاستجابة ودقة العمل،

فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوب على هذا الابعاد (0.00)، وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($0.05 > \alpha$)، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية على هذه المحاور، بمعنى وجود فروق جوهرية في متوسطات دقة عمل المدقق الخارجي بحسب متغير نوع الشهادة. ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق في محور دقة العمل، أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار أقل فرق دال (LSD) للمقارنات البعدية ، والجدول (21) يبين ذلك:

الجدول (21) : نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق على محاور دقة العمل وسرعة الاستجابة لدى

المدقق الخارجي تبعاً لمتغير نوع الشهادة

| المحور | (أ) نوع الشهادة | (ب) نوع الشهادة | (أ-ب) | مستوى الدلالة |
|----------------|-----------------|-----------------|-----------|---------------|
| سرعة الاستجابة | cpa | acpa | *0.55476 | 0.000 |
| | | cma | *0.39048 | 0.001 |
| | | Cia | 0.38435 | 0.082 |
| | | أخرى | *0.50541 | 0.000 |
| | acpa | Cpa | *0.55476- | 0.000 |
| | | cma | -0.16429- | 0.141 |
| | | Cia | -17041.- | 0.153 |
| | | أخرى | -04935.- | 0.653 |
| | cma | Cpa | *39048.- | 0.001 |
| | | acpa | 16429. | 0.141 |
| | | Cia | -00612.- | 0.951 |
| | | أخرى | 11494. | 0.197 |
| | Cia | Cpa | *38435.- | 0.002 |
| | | acpa | 0.17041 | 0.153 |
| | | cma | 00612. | 0.951 |
| | | أخرى | 12106. | 0.219 |

| | | | | |
|-------|-----------|------|------|-----------|
| 0.000 | *0.50541- | Cpa | أخرى | دقة العمل |
| 0.653 | 04935. | acpa | | |
| 0.197 | -11494.- | Cma | | |
| 0.219 | -12106.- | Cia | | |
| 0.000 | *0.46429 | acpa | acpa | |
| 0.005 | *0.30714 | cma | | |
| 0.000 | *47449. | Cia | | |
| 0.000 | *75812. | أخرى | | |
| 0.000 | *0.46429- | Cpa | Cma | |
| 0.134 | -15714.- | cma | | |
| 0.927 | 01020. | Cia | | |
| 0.005 | *29383. | أخرى | | |
| 0.005 | *30714.- | Cpa | Cia | |
| 0.134 | 15714. | acpa | | |
| 0.077 | 16735. | Cia | | |
| 0.000 | *45097. | أخرى | | |
| 0.000 | *47449.- | Cpa | أخرى | |
| 0.927 | -01020.- | acpa | | |
| 0.077 | -16735.- | cma | | |
| 0.002 | *28363. | أخرى | | |

يتضح من نتائج الجدول (21) الآتي:

محور سرعة الاستجابة:

-وجود فروق في درجة الكفاءة بين المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادة (acpa) وبين الذين يحملون شهادة (cpa) لصالح الفئة الثانية. وهذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحث فشهادة (cpa) هي شهادة محاسب قانوني أمريكي معتمد تصدر عن جمعية المحاسبين الأمريكيين وتتمتع بمصداقية عالية، ويتصف من يحصل عليها بدرجة مرتفعة من المهارة والكفاءة بالتالي يمتلكون سرعة استجابة أكبر، بينما شهادة (acpa) هي شهادة عربية تصدر عن مجمع المحاسبين العرب.

-وجود فروق في درجة الكفاءة بين المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادة أخرى غير الموجودة في أداة الدراسة وبين الذين يحملون شهادة (cpa) لصالح الفئة الثانية .

-وجود فروق في درجة الكفاءة بين المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادة (cma) وبين الذين يحملون شهادة (cpa) لصالح الفئة الثانية. وهذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحث كون مدققي الحسابات من حملة شهادة (cpa) معظمهم مدققون خارجيون مستقلون ولديهم خبرة ومهارة ويمارسون عملهم بتدقيق الحسابات بدقة أكبر من حملة شهادة (cma).

محور دقة العمل:

-وجود فروق في درجة الكفاءة بين المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادة (acpa) وبين الذين يحملون شهادة (cpa) لصالح الفئة الثانية. وهذه أيضا نتيجة منطقية من وجهة نظر الباحث كون شهادة (cpa) تعد شهادة دولية يمتلك حاملها مهارات وخبرات تجعله أكثر دقة في العمل من غيره من حملة الشهادات الأخرى.

-وجود فروق في درجة الكفاءة بين المدققين الخارجيين الذين يحملون شهادة (cma) وبين الذين يحملون شهادة (cpa) لصالح الفئة الثانية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

من أجل اختبار الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة التحفيز تبعا لمتغير سنوات الخبرة والجدول (22) و (23) تبين ذلك:

جدول (22) المتوسطات الحسابية لدرجة كفاءة المدقق الخارجي تبعا لمتغير سنوات الخبرة .

| سنوات الخبرة | 5 سنوات فأقل | 10-6 | 11 سنة فأكثر |
|-------------------|--------------|---------|--------------|
| | المتوسط | المتوسط | المتوسط |
| سرعة الاستجابة | 4.0254 | 4.0421 | 4.3968 |
| دقة عمله | 4.1005 | 4.1722 | 4.5397 |
| حياديته وموضوعيته | 4.0418 | 4.0091 | 4.4630 |
| الدرجة الكلية | 4.0559 | 4.0745 | 4.4665 |

يتضح من خلال الجدول (22) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (23) يوضح ذلك:

جدول (23) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة كفاءة المدقق الخارجي تبعا لمتغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط الانحراف | "ف" المحسوبة | مستوى الدلالة |
|----------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------------|---------------|
| سرعة الاستجابة | بين المجموعات | 2.087 | 2 | 1.044 | 5.987 | **0.00 |
| | داخل المجموعات | 25.621 | 147 | 0.174 | | |
| | المجموع | 27.708 | 149 | | | |
| دقة عمله | بين المجموعات | 2.696 | 2 | 1.348 | 7.334 | **0.00 |
| | داخل المجموعات | 27.022 | 147 | 0.184 | | |
| | المجموع | 29.719 | 149 | | | |

| | | | | | | |
|--------|-------|-------|-----|--------|--|-------------------|
| **0.00 | 7.187 | 1.545 | 2 | 3.091 | بين المجموعات داخل المجموعات المجموع | حياديته وموضوعيته |
| | | 0.215 | 147 | 31.606 | | |
| | | | 149 | 34.697 | | |
| **0.00 | 9.219 | 1.275 | 2 | 2.550 | بين المجموعات داخل المجموعات المجموع | الدرجة الكلية |
| | | 0.138 | 147 | 20.327 | | |
| | | | 149 | 22.876 | | |

• دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($05, \alpha \leq 0$)

يتضح من الجدول (23) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع محاور الدراسة، وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة على التوالي (0.00) ، وهذه القيم أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($0.05 \leq \alpha$)، أي نرفض الفرضية الصفرية على هذه المحاور وعلى الدرجة الكلية لكفاءة المدقق الخارجي. أي أننا نرفض الفرضية الصفرية، بمعنى وجود فروق جوهرية في متوسطات دقة عمل المدقق الخارجي بحسب متغير سنوات الخبرة.

ومن أجل تحديد لصالح من كانت الفروق على محاور الدراسة وعلى الدرجة الكلية، أتبع تحليل التباين الأحادي باختبار (LSD) للمقارنات البعدية، والجدول (24) يبين ذلك:

الجدول (24) : نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية لدلالة الفروق في درجة الكفاءة لدى المدقق الخارجي تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

| المحور | (أ) الكلية | (ب) الكلية | (أ-ب) | مستوى الدلالة |
|----------------|--------------|--------------|----------|---------------|
| سرعة الاستجابة | 5 سنوات فأقل | 10-6 | -0.01665 | 0.820 |
| | | 11 سنة فأكثر | *0.37140 | 0.001 |
| | 10-6 | 5 سنوات فأقل | 0.01665 | 0.820 |
| | | 11 سنة فأكثر | *0.35475 | 0.002 |
| | | 11 سنة فأكثر | *0.37140 | 0.001 |

| | | | | |
|-------|-----------|--------------|--------------|-------------------|
| 0.002 | *0.35475 | 10-6 | | |
| 0.341 | -0.07173- | 10-6 | 5 سنوات فأقل | دقة عمله |
| 0.00 | *0.43920- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.341 | 0.07173 | 5 سنوات فأقل | 10-6 | |
| 0.001 | *0.36747- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.000 | *0.43920 | 5 سنوات فأقل | 11 سنة فأكثر | |
| 0.001 | *0.36747 | 10-6 | | |
| 0.688 | 0.03268 | 10-6 | 5 سنوات فأقل | حياديته وموضوعيته |
| 0.001 | *0.42116- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.688 | -0.03268- | 5 سنوات فأقل | 10-6 | |
| 0.000 | *0.45383- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.001 | *0.42116 | 5 سنوات فأقل | 11 سنة فأكثر | |
| 0.000 | *0.45383 | 10-6 | | |
| 0.776 | -0.01857- | 10-6 | 5 سنوات فأقل | الدرجة الكلية |
| 0.000 | *0.41058- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.776 | 0.01857 | 5 سنوات فأقل | 10-6 | |
| 0.000 | *0.39202- | 11 سنة فأكثر | | |
| 0.000 | *0.41058 | 5 سنوات فأقل | 11 سنة فأكثر | |
| 0.000 | *0.39202 | 10-6 | | |

يتضح من نتائج الجدول (24) وجود فروق على جميع المحاور وعلى الدرجة الكلية بين

المدققين الخارجيين ممن لديهم سنوات خبرة 5 سنوات فأقل وبين 11 سنة فأكثر لصالح 11 سنة فأكثر.

وبين المدققين الخارجيين ممن لديهم سنوات خبرة من 6-10 سنوات وبين 11 سنة فأكثر لصالح 11 سنة

فأكثر، وهذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحث فكلما ازدادت عدد سنوات الخبرة ازدادت درجة الكفاءة

لدى المدقق الخارجي.

وفي الفصل الأخير من هذه الدراسة سيقوم الباحث بتلخيص نتائج الدراسة واستعراض أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة ثم طرح عدد من التوصيات والمقترحات في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

| | |
|----|--------------------------|
| 86 | 1-5 نتائج الدراسة. |
| 88 | 2-5 التوصيات. |
| 90 | المراجع - |
| 90 | المراجع العربية. |
| 92 | المراجع الأجنبية. |

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة للتعرف إلى أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي. ومعرفة أثر كفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية المدرجة في سوق عمّان المالي، ومدى وجود أثر لكفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسة الحيطة والحذر وسياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية المدرجة في سوق عمّان المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- بلغت نسبة متوسط الاستحقاقات الاختيارية لجميع الشركات ولجميع سنوات الدراسة واحد صحيح بانحراف معياري (0.703490)، وقد تبين أن (24) قد قامت بعمليات ممارسة الاستحقاقات الاختيارية بدرجة كبيرة خلال بعض السنوات المالية التي خضعت للدراسة وقد تركزت هذه الممارسات في أنشطة الشركة (الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها) وكانت ادنى قيمة للمستحقات الاختيارية فقد بلغت (0.01041) وهي لشركة (المصانع العربية الدولية). وقد خلص الباحث إلى نتيجة بأن عمليات ممارسة الاستحقاقات الاختيارية تؤثر بشكل كبير على مصداقية البيانات المالية وتجعلها مضللة وتفقدتها خصائص الجودة والموضوعية والمصدقية، مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك القوائم.

2- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي على كشف الاستحقاقات الاختيارية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي.

وقد كان هذا الأثر دالاً إحصائياً بين مستوى كفاءة المدقق الخارجي وبين الاستحقاقات الاختيارية، بمعنى أن درجة كفاءة المدقق الخارجي يؤدي إلى خفض درجة ممارسة الاستحقاقات الاختيارية، وهذه النتيجة تعود إلى دور الكفاءة المهنية لدى المدقق الخارجي في تدقيق القوائم المالية وإعطاء أهمية كبيرة لمواقع الغش وكشفها والتعامل معها واكتشاف الأخطاء والتلاعب بالسياسات المحاسبية، كل هذه عوامل ترفع من جودة عملية التدقيق مما يسمح بالتقليل والحد من ممارسة الاستحقاقات الاختيارية.

3- وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة المدقق الخارجي وقدرته على كشف سياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، أي أنه وكلما ازدادت كفاءة المدقق الخارجي قل استخدام الشركات لسياسات الخصم في القوائم المالية للشركات الصناعية.

وقد فسر الباحث هذه النتيجة بان كفاءة المدقق تعني قدرته على التنبؤ المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضيعها وأسبابها ويقوم بمعالجتها مع المعنيين بالشركة، واستخدام دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الخارجي كدليل للعمل، وهذا بدوره يحد من ممارسة الشركات لسياسات الخصم، ويقلل من لجوء الشركات بتشجيع عملائها على الدفع المبكر لقيمة المبيعات الآجلة وذلك بإجراء تخفيض في قيمة المبلغ المستحق على المشتري،

ويحد كذلك من قيام إدارة الشركات الصناعية بمنح خصومات تجارية لعملائها لترويج بضائعها تتمثل في تخفيضات عن الأسعار المدرجة بقوائم الأسعار.

4- وجود أثر ذي دلالة إحصائية في كفاءة المدقق الخارجي على كشف سياسات الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، أي أنه وكلما ازدادت درجة كفاءة المدقق الخارجي قل استخدام الشركات لسياسات الحيطة والحذر في القوائم المالية للشركات الصناعية.

5- وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين درجة كفاءة المدقق الخارجي وقدرته على كشف سياسة توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، أي أنه وكلما ازدادت درجة كفاءة المدقق الخارجي قل استخدام الشركات لسياسات توزيعات الأرباح في القوائم المالية للشركات الصناعية.

6- بلغ متوسط الدرجة الكلية لاستجابات المفحوصين لكفاءة المدقق الخارجي (4.14) وهي مرتفعة وقد جاء ترتيب محاور الدراسة على النحو الآتي:

المرتبة الأولى: دقة العمل

المرتبة الثانية: سرعة الاستجابة

المرتبة الثالثة: الحيادية والموضوعية

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Suwaidan and Qasim) ، 2010 حيث أثبتت أن

مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن يعتبرون كل من الموضوعية وسرعة الاستجابة ودقة العمل على التوالي معايير أساسية، وعوامل مهمة مؤثرة على أداء المدقق الخارجي.

2-5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- إجراء مزيد من الدراسات حول كفاءة المدقق الخارجي وأثرها على دور الرقابة الداخلية في كشف ممارسات الاستحقاقات الاختيارية والحد منها.
- 2- ضرورة القيام بحملات توعية المستثمرين ومستخدمي التقارير بآثار وانعكاسات ممارسة الاستحقاقات الاختيارية على قراراتهم الاستثمارية.
- 3- ضرورة الاهتمام بالعمل على تأهيل وتدريب المدققين الخارجيين على استخدام النماذج الحديثة في كشف الاستحقاقات الاختيارية كنموذج جونز المعدل لما لها من أثر ايجابي في رفع جودة خدمات التدقيق الخارجي.
- 4- ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والجامعات بتنظيم دورات وعقد ورش عمل للمدققين الخارجيين والمحاسبين في مجال كشف الاستحقاقات الاختيارية مع التركيز على بعد موضوعية وحيادية المدقق وأهمية في كشف هذه الاستحقاقات.
- 5- ضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التدقيق الدولية.
- 6- إجراء دراسات مقارنة تتناول سلوك الاستحقاقات الاختيارية في الشركات الأردنية مع بيانات وشركات في دول اقليمية وعالمية للاستفادة من تجارب هذه الدول في الحد من هذه الممارسات الانتهازية.
- 7- العمل على تفعيل الدور الرقابي لهيئة الأوراق المالية للحد من عملية ممارسة الشركات للاستحقاقات الاختيارية للوصول إلى أعلى درجة من الدقة للتقارير المالية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أبو سالم، سيد سالم. (2012) "العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.
- الإتحاد الدولي للمحاسبين (2007)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة.، معيار رقم 240.
- الإتحاد الدولي للمحاسبين (2007)، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة.، معيار رقم 400.
- الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين IFAC، (1998). معايير التدقيق الدولية ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان، الأردن.
- الحسني، صادق وعبد خرابشة، 2000، "متطلبات أجهزة الرقابة المالية العليا للقيام برقابة الأداء، مجلة دراسات، .
- الحلو، شيرين. (2012) "المسؤولية المهنية لمدقي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الذنبيات، علي، (2004). دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدقي الحسابات في القوانين الأردنية مع معايير التدقيق الدولية. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مج31.

-الذنيبات، علي، 2012، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
الطبعة الرابعة.

- السرطاوي، عبد المطلب. حمدان، علاّم.مشتهى، صبري.أبو عجيله، عماد.(2013)"أثر لجان التدقيق
في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم
الانسانية)، المجلد 27(4)، 2013.

- السقا، السيد أحمد، 1997، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية، الجمعية السعودية
للمحاسبة، الرياض.

- جمعة، أحمد حلمي، 2002، مسؤولية المدقق بشأن التقرير عن القوائم المالية عند تطبيق معايير
التدقيق الدولية، المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، نيسان، عدد49.

- جمعة، أحمد حلمي، 2005، المدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،
الطبعة الثانية.

- حمزة، بوسنة، " دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح"، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012 .

- زينتون،سمير.(2013)"العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة
وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،
جامعة عمّان العربية، الأردن.

- عبد الله، خالد أمين(2007). "علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- عبد الوهاب، نصر علي،" موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقاً لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية"، الجزء الرابع، الدار الجامعية، مصر، 2009،.

- مشتهي، صبري، ماهر (2013): العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين - دراسة حالة قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 3102 ، المجلد 01 ، العدد 3.

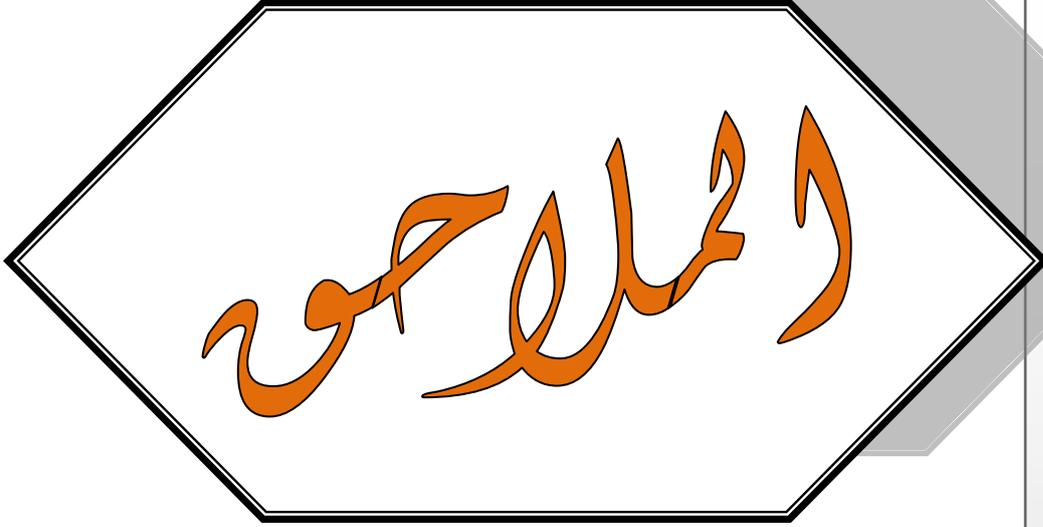
- مطارنة غسان فلاح (2013)، تدقيق الحسابات المعاصر. عمان، دار المسيرة.

- طواهر محمد التهامي(2006) المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الأردنية، عمان الأردن.

2-3-5 ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abbadi & Al-Zyoud,(2012)" The Impact of Non Executive Directors Fees، Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management"، **Jordan Journal of Business Administration**، Volume 8، No. 1، 2012 .
- Barbara Arel، Richard G. Brody، Kurt Pany، Audit Firm Rotation and Audit Quality،The CPA Journal، January 2005، Available from:
<http://www.nysscpa.org/cpajournal/2005/105/essentials/p36.htm>.
- Boynton، W. C.، Johnson، R. N. and Kell، W. G. (2006)، **Modern Auditing**، John Wiley and sons INC.، USA.
- Craig J. Chapman، "The Effects of Real Earnings Management on the Firm، Its Competitors and Subsequent Reporting Periods"، January 2008، .
- Eli Bartov، Fredinand A. Gul، Judy S.L Tsui،" **Discretionary- Accruals Models and Audit Qualifications**" Working Paper، January 2000،p2.
- Gray، I. and Manson، S. (1994) The Audit Proess : Principles، Practice And Cases، **Chapman And Hall**، London.
- Patricia M. Dechow، Richard G. Sloan، AMY P. Sweeney، "Detecting Earnins Management"، The Accounting Review، vol. 70، April 1995.
- Roodposhti،F،R.،and S،N،Chashmi.(2010) " The Effect of Board Composition and Ownership Concentration on Earning Management" Evidence From Iran، **World Academy of Science، Engineering and Technology 66، 165-171**.
- Arens ، A. A.، Elder، R. J and Beasley، M. S.، (2006)" Auditing and Assurance Services، **Prentice Hall**، USA.

- British Institute of Management (1973) , **Quarterly Review**, VOL.3 NO.3.
- Eichenseher, J. W and Shieldss, D., (2003)"The Correlates of CPA Firm for puply- Held Corporations, **Journal Of Practice And Theory**, Spring, Vol.8.
- Murhadi, W.R.(2009)"Good Corporate Governance and Earning Management Practices: An Indonesian Cases", Available at :www.osun.org
- Saleh, N. M., and A . H Ismail,(2010)"The Role of Audit Quality and Corporate Governance In Mitigating Earnings Management for , Available at : www.osun.org Malaysian IPO Companies
- Clikman paul M.(2003), where Auditors fear to tread : Internal Auditors Should be Proactive in Educating companies on in perils of Earnings Management and in Searching for signs of its Use, High Beam Research.
- Beneis k, w. Hand Brozovsky, j. A. ,(2002) " Ethical of management earnings working paper, virgina polytechnic Institute and state University. Jan
- Suwaidan Mishiel and Qasim Amer 2010, External auditors' reliance on internalauditors and its impact on audit fees An empirical investigation, Managerial Auditing Journal, Vol. 25, No. 6, PP. 509-525 .



ملحق (1) قائمة بأسماء الشركات التي شملتها الدراسة
ملحق (2) البيانات المتعلقة بعناصر الاستحقاقات الاختيارية

الملاحق

ملحق (1) قائمة بأسماء الشركات التي شملتها الدراسة:

جدول (25)

| السوق | الرمز الرقمي | الرمز الحرفي | اسم الشركة |
|-------|-----------------|-----------------|---|
| 2 | 141073 | MPHA | الشرق الاوسط للصناعات الدوائية والكيمياوية والمستلزمات الطبية |
| 1 | 141204 | JPHM | الشركة الأردنية لانتاج الأدوية |
| 1 | 141210 | HPIC | الحياة للصناعات الدوائية |
| 1 | 141012 | DADI | دار الدواء للتنمية والاستثمار |
| 2 | 141023 | APHC | المركز العربي للصناعات الدوائية |
| 2 | 141086 | INOH | المتكاملة للمشاريع المتعددة |
| 1 | 141209 | MBED | العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية |
| 2 | 141217 | IPCH | الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة |
| 2 | 141009 | ICAG | الصناعية التجارية الزراعية / الانتاج |
| 2 | 141026 | JOIC | الصناعات الكيماوية الاردنية |
| 2 | 141027 | UNIC | العالمية للصناعات الكيماوية |
| 2 | 141032 | INMJ | الصناعات والكبريت الأردنية / جيمكو |
| 2 | 141054 | NATC | الوطنية لصناعة الكلورين |
| 2 | 141055 | JOIR | الموارد الصناعية الأردنية |
| 2 | 141017 | JOPC | مصانع الورق والكرتون الأردنية |
| 2 | 141084 | NATP | الوطنية للدواجن |
| 1 | 141092 | AIFF | المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار |
| 2 | 141094 | NDAR | دار الغذاء |
| 2 | 141141 | JVOI | مصانع الزيوت النباتية الأردنية |
| 2 | 141002 | JPPC | الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها |
| 2 | 141004 | JODA | الآلبان الأردنية |

| | | | |
|---|--------|------|--|
| 1 | 141029 | GENI | الاستثمارات العامة |
| 1 | 141052 | UMIC | العالمية الحديثة للزيوت النباتية |
| 1 | 141074 | UTOB | مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر |
| 1 | 141048 | EICO | الإقبال للاستثمار |
| 1 | 141070 | JOST | حديد الأردن |
| 2 | 141091 | NATA | الوطنية لصناعات الالمنيوم |
| 2 | 141170 | SLCA | الدولية لصناعات السيليكا |
| 2 | 141203 | TRAV | شركة الترافرتين |
| 2 | 141005 | GENM | العامة للتعددين |
| 1 | 141006 | AALU | العربية لصناعة الالمنيوم/ارال |
| 3 | 141011 | NAST | الوطنية لصناعة الصلب |
| 1 | 141018 | JOPH | مناجم الفوسفات الاردنية |
| 1 | 141042 | JOCM | مصانع الاسمنت الأردنية |
| 1 | 141043 | APOT | البوتاس العربية |
| 2 | 141065 | RMCC | الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية |
| 2 | 141077 | IENG | رم علاء الدين للصناعات الهندسية |
| 1 | 141098 | ASPM | العربية لصناعة المواسير المعدنية |
| 2 | 141208 | AQRM | القدس للصناعات الخرسانية |
| 2 | 141019 | JOPI | الاردنية لصناعة الأنابيب |
| 1 | 141038 | WOOD | الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو |
| 2 | 141072 | AEIN | العربية للصناعات الكهربائية |
| 2 | 141039 | WIRE | الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية |
| 2 | 141061 | ELZA | الزبي لصناعة الألبسة الجاهزة |
| 2 | 131097 | CEIG | مجموعة العصر للاستثمار |
| 2 | 141212 | ARWU | اتحاد النساجون العرب |
| 2 | 141213 | CJCC | الألبسة الأردنية |

| | | | |
|---|--------|------|------------------------------|
| 1 | 141014 | JOWM | مصانع الآجواخ الاردنية |
| 2 | 141015 | JOCF | مصانع الخزف الأردنية |
| | | ASAS | شركة أساس للصناعات الخرسانية |

ملحق رقم (2) البيانات المتعلقة بعناصر الاستحقاقات الاختيارية

| اسم الشركة | الرمز الحرفي | الرمز الرقمي | السوق | سياسات الخصم | | | | | سياسات الجبته والحذر وتكوين احتياطات سرية (المخصصات) | | | | | سياسات توزيع الأرباح | | | | |
|--|--------------|--------------|-------|--------------|---------|--------|---------|---------|--|----------|----------|---------|----------|----------------------|-----------|----------|----------|----------|
| | | | | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 |
| الشرق الأوسط للصناعات النسيجية والكمبيوترية والمستلزمات الطبية | MPHA | 141073 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 289334 | 59903 | 120287 | 0 | 0 | 0 | 493479 | 0 | |
| الحياة للصناعات النسيجية | JPHM | 141204 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1000000 | 2059494 | 1096980 | 161365 | 1514944 | 0 | 0 | 1000000 | 0 | 0 | |
| دار النواء للتصنيع والاستثمار | DADI | 141012 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 685792 | 302808 | 46024 | 19752 | 37483 | 950000 | 712500 | 712500 | 712500 | 300000 | |
| المركز العربي للصناعات النسيجية | APHC | 141023 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 338388 | 399015 | 447844 | 271539 | 321113 | 0 | 0 | 250000 | 0 | 0 | |
| المكاملة للمشاريع المتحدة | INOH | 141086 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 231145 | 247624 | 283026 | 257694 | 124458 | 0 | 0 | 29750 | 0 | 0 | |
| العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية | MBED | 141209 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 200000 | 50000 | 50000 | 130000 | 50000 | 742000 | 1060000 | 1060000 | 600000 | 1000000 | |
| الصناعات التكنولوجية البسيطة | IPCH | 141217 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 13157 | 28000 | 18312 | 0 | 38452 | 196000 | 350000 | 0 | 0 | 0 | |
| الصناعة التجارية الزراعية / الانتاج | ICAG | 141009 | 2 | 15957 | 97002 | 63474 | 77705 | 14836 | 0 | 536378 | 419204 | 345422 | 424827 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الصناعات الكيماوية الأردنية | JOIC | 141026 | 2 | 663252 | 48697 | 46768 | 37204 | 36382 | 12000 | 26000 | 12000 | 26576 | 14016 | 23038 | 112186 | 269945 | 359925 | 359925 |
| العالمية للصناعات الكيماوية | UNJC | 141027 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 19091 | 113102 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الصناعات والكربون الأردنية / جيمكو | INMI | 141032 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 25000 | 65838 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الوطنية لصناعة الكرتون | NATC | 141054 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 156084 | 40000 | 17699 | 33300 | 450000 | 270000 | 360000 | 450000 | 900000 | |
| الموارد الصناعية الأردنية | JOIR | 141055 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 498750 | 0 | 0 | 665000 | 0 | |
| مصانع الورق والكرتون الأردنية | JOFC | 141017 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 670611 | 222081 | 199173 | 153305 | 337935 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الاتحاد للصناعات المتطورة | UADI | 141110 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الوطنية للوجان | NATP | 141084 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 168633 | 136870 | 1584059 | 272056 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| المصانع العربية النسيجية للأغذية والاستثمار | AJFF | 141092 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 38357 | 38357 | 38357 | 43012 | 40710 | 1050000 | 840000 | 735000 | 315000 | 0 | |
| دار الغداء | NDAR | 141094 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 67507 | 2470245 | 1423645 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 500000 | 500000 | |
| مصانع الزيوت النباتية الأردنية | JVOI | 141141 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 276720 | 263836 | 500179 | 540000 | 414063 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الأردنية لتجهيز وتوزيع الوجان ومستجبتها | JPPC | 141002 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | 12000 | |
| الألبان الأردنية | JODA | 141004 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 95000 | 100000 | 53171 | 61050 | 51312 | 400000 | 200000 | 400000 | 400000 | 400000 | |
| الاستثمارات العامة | GENI | 141029 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 18831 | 192338 | 58652 | 8626 | 49087 | 2000000 | 1500000 | 1500000 | 1250000 | 1250000 | |
| العالمية الحديثة للزيوت النباتية | UMIC | 141052 | 1 | 18734 | 12960 | 11378 | 2908 | 3443 | 45000 | 41912 | 24562 | 24700 | 73888 | 300000 | 300000 | 300000 | 600000 | 600000 |
| مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر | LTOB | 141074 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1119132 | 100000 | 1902632 | 90000 | 450000 | 1003463 | 0 | 0 | 726047 | 1200000 | |
| الإقبال للاستثمار | EICO | 141048 | 1 | 86988 | 153685 | 226587 | 255287 | 84268 | 2806056 | 3611447 | 2086562 | 1314760 | 1401035 | 20000000 | 2E+07 | 10000000 | 10000000 | 60000000 |
| حديد الأردن | JOST | 141070 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 75000 | 375000 | 244750 | 233756 | 1925000 | 4200000 | 3500000 | 5250000 | 0 | |
| الوطنية لصناعات الألمنيوم | NATA | 141091 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 35000 | 0 | 475000 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 630000 | 0 | |
| الوطنية لصناعات السيليكا | SLCA | 141170 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 118341 | 142009 | 142009 | 0 | |
| شركة الترافرفين | TRAV | 141203 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5000 | 8000 | 19566 | 0 | 0 | 2230000 | 0 | 0 | 0 | |
| العامة للتفخين | GENM | 141005 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 47541 | 75304 | 53886 | 55211 | 62056 | 216776 | 290984 | 248661 | 181487 | 105000 | |
| العربية لصناعة الألمنيوم/الارال | AALL | 141006 | 1 | 0 | 0 | 688 | 2503 | 0 | 1417908 | 1217908 | 1190171 | 1090211 | 1066210 | 540000 | 472500 | 337500 | 472500 | 405000 |
| الوطنية لصناعة الصلب | NAST | 141011 | 3 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 28662 | 105701 | 0 | 0 | 0 | |
| مناجم الفوسفات الأردنية | JOFP | 141018 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1.9E+07 | 5.2E+07 | 62056000 | 369000 | 500000 | 18720000 | 3.4E+07 | 18888000 | 11075000 | 37241776 | |
| مصانع الاسمنت الأردنية | JOCM | 141042 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 134665 | 4701935 | 328675 | 290934 | 219258 | 0 | 0 | 0 | 39288899 | 39288899 | |
| الوطنية العربية | APOT | 141043 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 5683000 | 5963000 | 12276000 | 16380000 | 362000 | 2.08E+08 | 2.5E+08 | 104146000 | 58323000 | 58323000 | |
| البطون الجاهز والتوريدات الاشيائية | RMCC | 141065 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 640 | 91157 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| ربوعداء النين للصناعات الهندسية | JENG | 141077 | 2 | 0 | 11311 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1414386 | 300000 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| العربية لصناعة المواسير المعدنية | ASPM | 141098 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 497839 | 212824 | 189445 | 184110 | 222356 | 1350000 | 1800000 | 1350000 | 1350000 | 2284500 | |
| القدس للصناعات الخرسانية | AQRM | 141208 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 165299 | 681260 | 77220 | 69712 | 303564 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الأردنية لصناعة الأديب | JOPI | 141019 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 62966 | 36368 | 56368 | 53379 | 2174 | 0 | 286000 | 0 | 286000 | 10833 | |
| الجنوب لصناعة الفلاتر | AJFM | 141024 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| الأردنية للصناعات الخشبية / جوايكو | WOOD | 141038 | 1 | 1E+06 | 1206293 | 1E+06 | 1387837 | 1E+06 | 506069 | 41216 | 39569 | 31074 | 56417 | 0 | 0 | 633732 | 657511 | 763574 |
| العربية للصناعات الكيماوية | AEN | 141072 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 125872 | 125872 | 144783 | 144959 | 159032 | 0 | 0 | 0 | 0 | 300000 | |
| الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك الكهربائية | WIRE | 141039 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 250000 | 0 | 8717 | 174899 | 0 | 0 | 0 | 1157985 | 0 | |
| الري لصناعة الألبسة الجاهزة | ELZA | 141061 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 21389 | 23021 | 9000 | 0 | 348400 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| مجموعة العصور للاستثمار | CEIG | 131097 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 486517 | 536041 | 0 | 159554 | 160273 | 311494 | 207662 | 207662 | 0 | 259578 | |
| اتحاد النسيج العربي | ARWU | 141212 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 59890 | 8240 | 6198 | 0 | 515583 | 60000 | 0 | 150000 | 360000 | 0 | |
| الألبسة الأردنية | CICC | 141213 | 2 | 754796 | 453477 | 0 | 0 | 0 | 51315 | 34573 | 32551 | 25642 | 85814 | 0 | 0 | 150000 | 0 | |
| مصانع الآجواخ الأردنية | JOWM | 141014 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 85995 | 94220 | 139000 | 75000 | 83300 | 3507170 | 3527004 | 3989190 | 3750000 | 4500000 | |
| الوطنية للصناعات الخزفية | JICR | 141078 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 41784 | 400000 | 1150120 | 150000 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| مصانع الخزف الأردنية | JOCF | 141015 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 41784 | 400000 | 1150120 | 150000 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | |
| ASAS | ASAS | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 6734 | 38425 | 111636 | 22520 | 7520 | 8717 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |